



جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID - ELTARF

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche
Scientifique

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID - El-Tarf -

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion



جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID - ELTARF

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2025/2024

قسم: علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة دراسة حالة
بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - وكالة الطارف -

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

تحت اشراف:

د. عزيزي محمد الصالح

من إعداد الطالبين:

بلطي عبيدة

بن صغير مروان

اعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
عتروس سيف الدين	جامعة الشاذلي بن جديد الطارف	رئيسا
عزيزي محمد الصالح	جامعة الشاذلي بن جديد الطارف	مشرفا
لعشوري نوال	جامعة الشاذلي بن جديد الطارف	ممتحنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة عن طريق القروض وذلك لضمان نموها وتطورها واستمراريتها. ولنجاح البنوك التجارية وعلاقتها بالمؤسسات الناشئة والمصغرة يتطلب توافر الإجراءات التي تجعل قطاع المؤسسات الناشئة والمصغرة من أهم الزبائن التي يتعامل معها البنك، وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي لتحديد ماهية المؤسسات الناشئة والمصغرة والبنوك التجارية، والمنهج التحليلي لتوضيح طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الناشئة والمصغرة، من خلال دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وتحليل طبيعة علاقته مع هذه المؤسسات. وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل البنكي للمؤسسات الناشئة خاصة محدود بعض الشيء مقارنة بالمؤسسات المصغرة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل مثل ارتفاع مخاطر هذه المؤسسات، ونقص الضمانات وعدم وجود اليات تقييم مناسبة لطبيعة عملها، وأن أغلب المؤسسات التي تم تمويلها على أساس مؤسسات ناشئة اقتصر على أن تكون أغلبها مؤسسات مصغرة فقط.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات ناشئة، مؤسسات مصغرة، تمويل، بنوك تجارية، قروض بنكية.

Résumé :

Cette étude visait à clarifier le rôle joué par les banques commerciales dans le financement des start-ups et des micro-entreprises par le biais de prêts afin d'assurer leur croissance, leur développement et leur continuité. Le succès des banques commerciales et leurs relations avec les entreprises émergentes et les petites entreprises nécessitent la disponibilité de procédures qui font du secteur des entreprises émergentes et des petites entreprises l'un des clients les plus importants avec lesquels la banque traite. Nous nous sommes appuyés sur l'approche descriptive pour déterminer quelles sont les entreprises émergentes et petites et les banques commerciales, et l'approche analytique pour clarifier la nature de la relation entre les banques commerciales et les entreprises émergentes et petites, à travers l'étude du cas de la Banque populaire de Prêt d'Algérie et l'analyse de la nature de sa relation avec ces institutions. L'étude a révélé que le financement bancaire des start-ups, en particulier, est quelque peu limité par rapport aux mini-entreprises en raison de plusieurs facteurs tels que les risques élevés de ces institutions, le manque de garanties et l'absence de mécanismes d'évaluation appropriés pour la nature de leur travail, et que la plupart des institutions financées sur la base d'institutions de démarrage se limitaient à être principalement des mini-institutions uniquement.

Mots clés : start-ups, micro-entreprises, finance, banques commerciales, prêts bancaires.

إهداء

﴿ وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

[سورة التوبة: الآية 105]

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضلته فالحمد لله الذي وفقني لتتمن هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بكل حب أهدي ثمرة نجاحي:

إلى نفسي الطموحة أولاً بدأت بطموح وانتهت بنجاح.

إلى الذي كلل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفأ نوره بقلبي أبداً (أبي الغالي).

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الإنسانية العظيمة التي لا طالما تمننت أن تقر عينها لرؤيتي في يوم كهذا (أمي الغالية).

إلى إخوتي وأخواتي ولكل العائلة الكريمة

لكل من كان عوناً وسنداً لي في هذا الطريق.

﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

[سورة المجادلة، الآية 11]

ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول ثمرته بفضلته سبحانه وتعالى فالحمد لله على ما وهبني وأن يجعلني مباركا وأن يعينني أينما كنت.

فمن قال أنا لها نالها فأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها فالحمد لله شكرا وحبا وامتنانا على البدء والختام.

{وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}

[سورة يونس: الآية 10]

شكر وعرفان

بسم خالق الكون اشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لي، والقائل في محكم التنزيل

﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾

[سورة ابراهيم : الآية 7]

واحمد الله رب العالمين الذي علم بالقلم وشرح الصدر وهدى القلب
والذي بنعمته اكملت هذا العمل الذي ارجو من الله ان يكون فيه افادة لغيري ويجعله في ميزان حسناتي.
ونصلي ونسلم على خاتم الانبياء والمرسلين صاحب الخلق العظيم
صلى الله عليه وسلم ادى الامانة وبلغ الرسالة ونصح الامة وكشف الله به الغمة
ونحن على ذلك من الشاهدين.

اما بعد

بداية شكر خاص جدا وتحية تقدير واحترام اتقدم بها الى الاستاذ المشرف الدكتور
"عزيزي محمد الصالح" على ما اسداه لي من توجيهات قيمة، وارشادات نيرة، انارت لي الدرب، ودفعتني قدما
لاتمام هذا البحث المتواضع، فجزاه الله عني خير الجزاء.
كما اشكر اعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم بتقييم محتويات هذا العمل واثرائه بملاحظاتهم القيمة
جزاهم الله ألف خير.

كما اتقدم بالشكر الى كل من ساهم في هذا العمل المتواضع من قريب او بعيد والى كل من ساعدني ولو بكلمة
طيبة او دعوة خير.

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
24	Start up خصائص المؤسسات الناشئة	1-1
30	خطوات انشاء مؤسسة ناشئة	2-1
34	ترتيب اهم الدول الافريقية حسب قيمة راس مال المخاطر لسنة 2021	3-1
54	الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري	1-2
56	الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف (213)	2-2
73	عدد القروض الممنوحة من قبل البنك للمؤسسات الناشئة والمصغرة خلال 2024-2017	3-2
74	عدد القروض الممنوحة من قبل البنك للمؤسسات الناشئة والمصغرة حسب النوع خلال 2024-2017	4-2
76	تطور عدد القروض الممنوحة للمؤسسات الناشئة والمصغرة حسب النوع خلال 2024-2017	5-2
77	حجم مبالغ القروض الممنوحة للمؤسسات الناشئة والمصغرة من قبل البنك خلال 2024-2017	6-2
79	تطور حجم مبالغ القروض الممنوحة للمؤسسات الناشئة والمصغرة خلال 2024-2017	7-2

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
25	الفرق بين المؤسسات الناشئة والمصغرة	1-1
68	هيكل التمويل الثلاثي في (CNAC ، ANADE ، ANGEM)	1-2
72	عدد القروض الممنوحة من قبل البنك للمؤسسات الناشئة والمصغرة خلال الفترة 2024-2017	2-2
74	عدد القروض الممنوحة من قبل البنك للمؤسسات الناشئة والمصغرة حسب النوع خلال 2024-2017	3-2
75	تطور عدد القروض الممنوحة للمؤسسات الناشئة والمصغرة حسب النوع خلال 2024-2017	4-2
77	حجم مبالغ القروض الممنوحة من قبل البنك للمؤسسات الناشئة والمصغرة خلال 2024-2017	5-2
78	تطور حجم مبالغ القروض الممنوحة للمؤسسات الناشئة والمصغرة خلال 2024-2017	6-2
81	هيكل التمويل الثلاثي للمشروع	7-2
82	هيكل الاستثمار التقديري	8-2
82	الية سداد القرض البنكي	9-2
83	جدول استهلاك القرض البنكي	10-2

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	ملخص
II	Résumé
III	إهداء
IV	شكر وعرفان
V	قائمة الاشكال
VI	قائمة الجداول
VII	فهرس المحتويات
ا-د	المقدمة
	الفصل الاول: الإطار النظري للبنوك التجارية والمؤسسات الناشئة والمصغرة
10	تمهيد
11	المبحث الاول: الإطار لمفاهيمي للبنوك التجارية
11	المطلب الاول: ماهية البنوك التجارية
14	المطلب الثاني: اهمية واهداف البنوك التجارية
16	المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية
18	المبحث الثاني: مفاهيم اساسية للمؤسسات الناشئة والمصغرة
18	المطلب الاول: مفهوم المؤسسات المصغرة
21	المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الناشئة وخصائصها
26	المطلب الثالث: اهمية المؤسسات الناشئة وخطوات انشائها
30	المطلب الرابع: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة
40	المبحث الثالث: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الناشئة والمصغرة
40	المطلب الاول: مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة
41	المطلب الثاني: التمويل البنكي ومختلف الوسائل التي يوفرها

44	المطلب الثالث: عوائق تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الناشئة والمصغرة
46	المطلب الرابع: نماذج ناجحة لمؤسسات ناشئة ومصغرة
49	خلاصة الفصل الاول
	الفصل الثاني: دراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري . وكالة الطارف .
51	تمهيد
52	المبحث الاول: نظرة عامة على بنك القرض الشعبي الجزائري CPA
52	المطلب الاول: لمحة عن بنك القرض الشعبي الجزائري CPA
55	المطلب الثاني: وكالة القرض الشعبي الجزائري -الطارف 213-
60	المطلب الثالث: مهام واهداف وكالة القرض الشعبي الجزائري -الطارف 213-
62	المبحث الثاني: دور بنك القرض الشعبي الجزائري . وكالة الطارف . في تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة
62	المطلب الاول: اليات تمويل بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطارف- للمؤسسات الناشئة والمصغرة
72	المطلب الثاني: اجمالي القروض الممنوحة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطارف- للمؤسسات الناشئة والمصغرة
80	المطلب الثالث: دراسة حالة قرض ممول لمؤسسة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف
84	خلاصة الفصل الثاني
86	الخاتمة
91	قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

مقدمة

تسعى مختلف الدول الى تحقيق درجات الكفاءة الاقتصادية لتحقيق مستويات عالية من التشغيل في ظل سياسة اقتصادية شاملة، وفي هذا الإطار يعتبر انشاء وتشجيع وترقية المؤسسات الناشئة والمصغرة من أهم اتجاهات السياسة الاقتصادية لما لها من دور محوري في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام، وتنويع مصادر الدخل وتعزيز الابتكار وريادة الاعمال.

مع بداية القرن الواحد والعشرين استحوذت المؤسسات والمشاريع الناشئة على اهتمام الحكومات والأفراد على حد سواء، وبهذا أصبحت هذه المؤسسات مهمة في كل من الدول المتقدمة والنامية وهو نابع من مساهمتها في الناتج المحلي بالإضافة الى خلق وتوفير فرص عمل جديدة والتقليل من حدة البطالة، فعلى الرغم مما تتمتع به هذه المؤسسات من خصائص ومميزات، الا ان ذلك لا يجعلها في منأى عن المشاكل والعراقيل التي تحول دون تحقيقها النمو والتطور المطلوبين، مما يجعل الرهان عليها مقرون بالعمل على ازالة هذه العوائق المختلفة، اذ يعتبر التمويل من أهم هذه المشاكل والعراقيل، والذي يعد أهم عامل من عوامل الإنتاج خاصة في مرحلة الانطلاق. لذلك تبحث هذه المؤسسات عن مصادر تمويل مختلفة تمكنها من تغطية احتياجاتها، حيث تعتبر البنوك التجارية من المصادر التمويلية المتاحة لهذه المؤسسات بفضل عائداتها الكبيرة الناتجة عن مختلف عملياتها.

فبالرغم من ان البنوك التجارية تتميز بالتشدد في التعامل مع هذه المؤسسات وخاصة المؤسسات الناشئة، وذلك راجع الى عدة اسباب من بينها عدم توفرها على الضمانات اللازمة، الا ان هذه المؤسسات تبقى في حاجة الى هذا المصدر التمويلي خاصة في مرحلة النمو والتوسع، ذلك ان المؤسسة في هذه المرحلة تكون قد امتلكت مجموعة من الاصول، والتي يمكن استخدامها كضمان للقروض مما يزيد من فرص الموافقة عليها من قبل البنوك.

اشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما تقدم، تظهر الحاجة الملحة لتطوير هذه المؤسسات، والذي لن يتحقق الا إذا توفرت المعرفة الدقيقة عنها وعن مصادر تمويلها ومرافقتها، وعلى هذا الأساس فإن السؤال الجوهرى الذي تحاول هذه الدراسة الاجابة عليه يمكن صياغته على النحو التالي:

ما هو الدور الذي يمكن ان تلعبه البنوك التجارية للمساهمة في تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة؟

ولتوضيح هذه الاشكالية يمكننا الاستعانة بالأسئلة الجزئية التالية:

- هل تساهم البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة؟
- ماهي الاساليب التمويلية المتوفرة في البنوك التجارية التي تناسب تمويل المؤسسات المصغرة؟
- ماهي الاساليب التمويلية المتوفرة في البنوك التجارية التي تناسب تمويل المؤسسات الناشئة؟
- ماهي عوائق منح القروض البنكية للمؤسسات الناشئة والمصغرة؟

فرضيات الدراسة:

- تساهم البنوك التجارية في تمويل المؤسسات المصغرة والناشئة، الا ان نصيب المؤسسات المصغرة من هذا التمويل هو الاكبر.
- توفر البنوك التجارية الكثير من الاساليب التمويلية التي يمكن للمؤسسات المصغرة ان تستخدمها في تمويل مختلف انشطتها.
- توفر البنوك التجارية الكثير من الاساليب التمويلية التي يمكن للمؤسسات الناشئة ان تستخدمها في تمويل مختلف انشطتها.
- عملية منح القروض البنكية تواجهها العديد من العوائق من بينها نقص الضمانات الكافية وارتفاع تكلفة الاقراض.

أهداف البحث:

- ترمي هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف وتتلخص أهداف أهمها:
- التعرف على المؤسسات الناشئة والمصغرة وخصائصها.
 - فهم طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الناشئة والمصغرة.
 - معرفة مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة.
 - التعرف على القروض التي تمنحها البنوك التجارية للمؤسسات الناشئة والمصغرة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من المكانة التي تحظى بها المؤسسات الناشئة والمصغرة والدور الذي تلعبه في تحقيق النمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومعرفة طرق تمويلها من طرف البنوك التجارية والهياكل الداعمة لها.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في ولاية الطارف على مستوى الوكالة البنكية للقرض الشعبي الجزائري.

- الحدود الزمنية : تمت هذه الدراسة في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف ودرست المدة بين سنة 2017 و 2024.

منهج الدراسة:

من اجل بلوغ اهداف هذه الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال سرد اهم المفاهيم الخاصة بكل متغيرات الدراسة من البنوك التجارية والمؤسسات الناشئة والمصغرة. كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي، الذي يتضمن اسقاط ميداني على بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها.

صعوبات البحث:

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل فيما يلي:

- تلقي صعوبة للحصول على مكان دراسة الحالة.
- عدم الإدلاء ببعض المعلومات على مستوى البنك.
- نظرا إلى وجود الكم الهائل من المعلومات على شبكة الانترنت وتعدد المصادر يتطلب دقة كبيرة في فحص وانتقاء المعلومات ليتم توظيفها في المذكرة.

هيكل البحث:

تحتوي هذه الدراسة إضافة إلى المقدمة والخاتمة على فصلين مقسمة كما يلي:

- الفصل الأول: بعنوان الاطار النظري للبنوك التجارية والمؤسسات الناشئة والمصغرة، مقسم إلى ثلاث مباحث بحيث تناول المبحث الأول الإطار لمفاهيمي للبنوك التجارية والمبحث الثاني ماهية المؤسسات الناشئة والمصغرة والمبحث الثالث علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الناشئة والمصغرة.

- الفصل الثاني : بعنوان دراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطارف-، وقسم إلى مبحثين المبحث الأول نظرة عامة على بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة الطارف - والمبحث الثاني دور بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف في تمويل المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

الدراسات السابقة:

لقد حظي موضوع الدراسة باهتمام العديد من الباحثين، وتم تناوله من خلال عدة دراسات تم الاطلاع عليها ويمكن عرضها كما يلي:

الدراسات العربية:

1/ دراسة راشدة عزيزو وبن علي بلعزوز، " تمويل المؤسسات المصغرة والمتوسطة في ظل عدم تماثل المعلومات " مجلة علمية دولية محكمة، العدد 22، الشلف، جوان 2017.

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى ابراز العلاقة بين البنوك والمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، وتأثرها بسبب قلة شفافية المعلومات المقدمة، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي من طرف الباحث في هذه الدراسة وتوصل الى ان قطاع المؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة قطاعا حيويا، ويمثل مجالا هاما لاستقطاب زبائن جدد في ظل المنافسة، وان للتمويل البنكي أهمية بالغة لإنشاء واستمرارية هذه المؤسسات خاصة في اقتصاديات الاستدانة كالجائر، وبالتالي يتحتم على البنوك البحث عن حلول لتقليل مستوى الخطر الذي تتعرض له عند تمويل هذه المؤسسات. واوصت هذه الدراسة بوجود الاهتمام باستحداث المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، وضمان بقائها واستمرارها وذلك بتوفير بيئة تمويلية مناسبة من خلال تحفيز الجهات الممولة خاصة البنوك على تقديم تمويل بشروط مناسبة.

2/ دراسة مصطفى بورنان وعلى صولي، " الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة" (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة) مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11 العدد 01، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى عرض أهم مصادر واليات التمويل المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة على ضوء التجارب الدولية، كما وضحت أهمية وأهداف ونجاعة تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق التمويل البنكي، وبيان المشاكل والعوائق التمويلية لذلك. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتماشى مع أسلوب الدراسة وأهدافها، وكانت نتائج هذه الدراسة ان المؤسسات الناشئة تمول من العديد من المصادر منها التقليدية والحديثة، وان البنوك توفر العديد من المنتجات المالية كقروض الاستغلال وقروض الاستثمار للمؤسسات الناشئة وذلك بغرض تشجيع هذا القطاع. وأوصت هذه الدراسة بإنشاء مؤسسة مالية متخصصة أو بنك متخصص لتمويل المؤسسات الناشئة، كما دعت إلى تيسير منح الأراضي لإقامة المشروعات والعمل على تزويدها بالبنية الأساسية.

3/ دراسة بن جيمة نصيرة الوالي فاطمة بن جيمة مريم " آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر" حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، الجزائر، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالمؤسسات الناشئة وكيفية تمويلها وأهم مشاكل التمويل التي تتعرض لها مع إبراز واقع هذه المؤسسات في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تعاني جملة من النقائص، وتواجه تحديات تقف حائلا أمام تطورها، من بينها عدم ضمان التمويل بالرغم من الحصول على علامة مؤسسة ناشئة يعد قصور في دعم نمو المؤسسات الناشئة، وايضا قلة عدد المؤسسات الداعمة لنموها، ونقص رأس المال المغامر للاستثمار، وضعف المورد البشري وعدم تأهيله في هذا المجال. واوصت الدراسة الى ان المؤسسات الناشئة يجب أن تستفيد من مزيد من آليات الدعم والتمويل بهدف ضمان نجاحها والاستفادة من إيجابياتها، خاصة ما تعلق بتوفير مناصب الشغل واقتراح الكثير من الحلول الإبداعية للتطوير والتنمية .

4/ دراسة علوش نسرین تحت عنوان " دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، المؤسسات الناشئة" دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة برج منایل -643-مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة بومرداس، 2023/2022.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز فعالية ودور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، ومعرفة مصادر تمويل هذه المشاريع، وكذلك معايير تقييم هذه المشاريع الاستثمارية من طرف البنوك، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي من طرف الباحث في هذه الدراسة وصولاً إلى أهم النتائج، وهو أن القروض هي المورد الأساسي المعتمد من طرف البنوك في تحصيل الإيرادات وأهميته ودوره في تزويد المشاريع الاستثمارية والمؤسسات الناشئة بالموارد المالية الكافية لتمويل مشاريعها، مع الفائدة المزدوجة بالنسبة للبنك والمؤسسة، وايضا يمكن للبنوك أن تدخل في مشاريع استثمارية طويلة الأجل نظراً لكبير حجم الأرصدة التي تتوفر لديها، وأوصت الدراسة بالمرونة في اتخاذ قرارات التمويل ومراعاة حال وظروف كل عميل طالب للتمويل وكذلك الرفع من قيمة القروض الممنوحة من طرف الوكالة لتمكين المستثمر او المؤسسة من تمويل مشروعه.

5/ دراسة زينب ناجم، " واقع تمويل المؤسسات الناشئة كآلية حديثة لدعم وتطوير الاقتصاد في الجزائر" مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 08، العدد 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2023.

هدفت هذه الدراسة الى تبيان واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وأهم مصادر تمويلها مع الإشارة إلى الهياكل الداعمة لترقية هذا مجال والأساليب التي اتبعتها في تطوير ودعم المؤسسات الناشئة، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي للإلمام بموضوع الدراسة، حيث كانت نتائج هذه الدراسة انه توجد العديد من المصادر المالية لتمويل المؤسسات الناشئة خاصة صندوق تمويل المؤسسات الناشئة الذي يعد مكسبا هاما للشباب المبتكر في ظل جمود، وعدم عصرنة القطاع المصرفي بالجزائر. اذ ان دعم المؤسسات الناشئة عن طريق هذا الصندوق المستحدث وجملة التسهيلات الإدارية، من شأنه أن يعطى دفعا قويا للنسيج الاقتصادي والصناعي في بلادنا، ويضعه على سكة تحقيق النمو والتوجه نحو التصدير خارج قطاع المحروقات . واوصت هذه الدراسة على اعتماد التمويل الجماعي للمؤسسات الناشئة الذي يعتبر ايضا من أحدث الطرق لتمويل المشاريع، إذ أن هذا التمويل يقوم على مبدأ التكافل الاجتماعي لخدمة فكرة أو مشروع معين، وكذلك الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال المؤسسات الناشئة باعتبارها الحجر الأساس لاقتصاد الدولة.

الدراسات الأجنبية

1) *Etude by mark Anthony Camille ri, Stefano Brescia ni ,Titer :Crowd funding Small Businesses and Start up, A Systematic review an appraisal of theoretical insights and future research directions, These :journal of innovation Management ,2015

هدفت هذه الدراسة الى التحقيق من استخدام منصات التمويل الجماعي من قبل الشركات المصغرة والشركات الناشئة وركزت على التحديات التي يواجهها المبادرون بالمشاريع. وقد توصلت الى ان التمويل الجماعي هو وسيلة بداية لجمع الأموال بشكل مستقل عن تمويل المؤسسات، حيث يمكن لأصحاب المشاريع الفردية والشركات الناشئة والشركات القائمة الاستفادة من الانترنت، وقدمت الدراسة عددا من التوصيات منها حتمية توفير معلومات واحصائيات أكثر على منصات التمويل الجماعي عبر موقعها الإلكتروني مما يعتبر عامل جد مهم في زيادة الثقة من قبل رواد الاعمال والمستثمرين، وكذلك التشجيع على وضع منظومة مندمجة للمؤسسات المصغرة والناشئة تشكل من كافة الفاعلين لمختلف فئاتهم.

2) *Jean-François Sattin, Sophiopmmet " Le développement des start-up françaises :un problème de financement " published by ISTE Ltd. London, Uk- Ooenscience.Fr,2016.

هدفت هذه الدراسة الى تقديم لمحة عامة عن أدوات التمويل المتاحة للشركات الناشئة، ومناقشة فعاليتها من منظور النمو المستمر لهذه الشركات وكفاءتها النسبية في فرنسا. وقد اعتمد الباحث في دراسته على دراسة مقارنة بين نماذج التمويل في بعض الدول منها: (فرنسا، كندا، المانيا، استراليا، الدنمارك، المانيا، كوريا، اسبانيا، الولايات المتحدة). وقد توصلت هذه الدراسة الى ان المؤسسات الناشئة يمكن ان تصل الى مجموعة كبيرة من التمويل الخاص والعام من اجل تمويل مشاريعها الأولية والمراحل المبكرة، وان نمو الشركات مقيد بما يسمى فجوة التمويل، وانه يمكن سد هذه الفجوة جزئيا، بفضل الوسائل الجديدة للتمويل التي تظهر بسرعة. واوصت الدراسة بالتشجيع والسهر على وضع منظومة مندمجة للمؤسسات الناشئة تتشكل من كافة الفاعلين او المتدخلين بمختلف فئاتهم، وعلى وضع إطار تنظيمي يحدد القانون الأساسي للمؤسسات الناشئة، وإنشاء وكالة وطنية مكلفة بتنسيق هذا النظام، وكذا ترقية ومرافقة المؤسسات الناشئة وحاضنات المؤسسات.

3) * Jone Smith " ،The impact of venture capital on the success of startups ,"Master's thesis، Business School, Harvard University, 2022.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم تأثير تمويل راس المال المغامر على نجاح ونمو المؤسسات الناشئة، وقد شملت عينة الدراسة 150 مؤسسة ناشئة حصلت على تمويل راس المال المغامر بين عامي 2015 و2020، واستخدمت أداة

الاستبيان في جمع وتحليل البيانات، وفق المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة الى نتائج اهمها أن تمويل راس المال المغامر له تأثير إيجابي كبير على نمو المؤسسات الناشئة ونجاحها، حيث شهدت المؤسسات التي تلقت تمويلًا زيادات ملحوظة في الإيرادات والقدرة على التوسع في الأسواق الجديدة. وقد اوصت الدراسة على منح امتيازات ضريبية وحوافز للمؤسسات المالية التي تقدم خدمات تمويل مبتكرة لشركات راس المال الاستثماري، وايضا دعم نهج الشراكة مع مؤسسات راس المال الاستثماري الأجنبية، وخاصة تلك التي تمتلك أصول التكنولوجيا المتقدمة.

4) *Jones Doe " 'Emerging ecosystems :the role of innovation and communication , " Journal of Business Research, vol.78,No.05, new York, 2023.

تهدف هذه الدراسة الى التحقيق في تأثير الابتكار والشبكات على نجاح بيئات المؤسسات الناشئة، حيث ركزت الدراسة على فهم كيفية مساهمة هذه العوامل في نمو واستدامة المؤسسات الناشئة في مناطق مختلفة، شملت عينة الدراسة 200 مؤسسة ناشئة من قطاعات مختلفة، واستخدمت أداة الاستبيان في جمع وتحليل البيانات، وفق المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت الدراسة الى ان الابتكار والشبكات يسهمان بشكل كبير في نجاح المؤسسات الناشئة، حيث ان المؤسسات الناشئة التي تشارك بنشاط في ممارسات الابتكار ولديها استراتيجيات شبكية قوية تميل الى الأداء الأفضل من حيث نمو الإيرادات والتوسع في السوق. كما ابرزت الدراسة وجود فروقات إقليمية، حيث توفر بعض مراكز المؤسسات الناشئة بيئات أكثر دعماً للابتكار والشبكات مقارنة بغيرها. واوصت الدراسة الى وضع مجلس وطني لمتابعة تطوير النظام البيئي للمؤسسات الناشئة من خلال اعداد التقارير السنوية التي تقدم الى الحكومة من اجل تدارك النقص على كل مستوى من المستويات، وعلى انشاء أرضية رقمية لإحصاء المؤسسات الناشئة ومجالات نشاطها ومكان تواجدها، لمعرفة النشاطات التي تعرف عجز والنشاطات التي تم اشباعها.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

من خلال مختلف الدراسات التي تم استعراضها والمتعلقة بمتغيرات الدراسة، وبعد عملية البحث يمكن القول ان دراستنا هذه تشترك وتتداخل مع بعض هذه الدراسات في توضيح الاطر النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وتتجاوز ايضا دراستنا الحالية التركيز التقليدي على مؤشرات الاداء المالي للمؤسسات الناشئة والمصغرة عند تقديم اهليتها للحصول على التمويل البنكي. من خلال فهم العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الناشئة والمصغرة. هذا المنظور الاشمل سيمكننا من اقتراح توصيات أكثر دقة وفعالية لصناع القرار والجهات المعنية بهدف تعزيز دور البنوك في دعم نمو وازدهار هذا القطاع الحيوي، من خلال بناء جسور من الثقة والتعاون بينهم، مما يسهم في خلق بيئة تمويلية أكثر ديناميكية وشمولية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للبنوك التجارية والمؤسسات الناشئة والمصغرة

تمهيد

يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، وبهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم فائض في الأموال والذين يحتاجون لتلك الأموال، حيث أن هذا النوع من المؤسسات المالية يمول مختلف المؤسسات والقطاعات الاقتصادية ومن بين هذه القطاعات المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، حيث أصبحت هذه المؤسسات تلعب دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية، وتمثل في الوقت الحالي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها في النهوض باقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية لما لها من أهمية بالغة في إظهار أصحاب الكفاءات وتحسيدهم لأفكارهم الجديدة مما دعى البنوك لخلق آليات لتمويل ودعم هذا النوع من المؤسسات.

ويتناول هذا الفصل النقاط الآتية:

المبحث الأول: الإطار لمفاهيمي للبنوك التجارية.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية للمؤسسات الناشئة والمصغرة.

المبحث الثالث: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الناشئة والمصغرة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية

تعتبر البنوك على اختلاف أشكالها وأنواعها الدعامة الأساسية لأي جهاز مصرفي، وطريقة حول الخوض في المجال النظم المصرفي الذي يشمل كل المؤسسات المصرفية وما تحمله من شتى الأنظمة والقوانين السارية المفعول، والبنوك التجارية على وجه الخصوص هي ركيزة جد مهمة لسير النشاط الاقتصادي لدولة ما مهما كانت الاعتبارات التي تحملها في جعبتها. وتعتبر إحدى أدوات تطوير وازدهار النظم الاقتصادي في العصر الحديث، كما تمثل البنوك التجارية أو بنوك الودائع المكان الذي يؤتمن على أموال الأفراد ودائعهم.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

أولاً: تعريف البنوك التجارية

اختلفت تعاريف البنوك التجارية باختلاف الباحثين حيث يمكن تعريفها على أنها:

نوعاً من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وأولئك الذين يحتاجون إلى تلك الأموال.¹

كما عرفت بأنها: تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال البنكية والتي تشمل تقديم الخدمات البنكية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة (ودائع تحت الطلب، ودائع التوفير، ودائع لأجل والودائع الخاضعة لإشعار) واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كلياً أو جزئياً أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون²

إحدى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى إلى تحقيق الربح، حيث تعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض المقود بالطلب عليها، كما أنها تقوم بتسوية كافة المعاملات المالية التي تتم بين منشآت الأعمال والأفراد.³

¹ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع عمان الاردن، 2016، ص12.

² رميساء كلاس، المخاطر المالية في البنوك التجارية وأقرها على الأداء المالي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2021/2022، ص7.

³ جواني صونيا، أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية شعبة علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة 8 ماي 1945 قالة، 2023/2024، ص3.

وتعرف البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقرضين، فأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما: قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرهم.¹

وعليه فالبنوك التجارية تلك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عن الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي وتباشر تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات، وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.²

ثانياً: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقاً للزاوية التي يتم من خلالها النظر للبنوك وذلك على النحو التالي:

1- من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية :

1-1 البنوك التجارية العامة: وهي البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في لعاصمة أو المدن الكبرى، والتي تدار من خلال الأفرع الموجودة لها في المدن والمحافظات الكبرى، حيث تقوم هذه البنوك بالأعمال التقليدية والمعتادة للبنوك التجارية بمختلف أنواعها من قبول للودائع، وتمنح القروض والسلف المالية قصيرة الأجل، وكذلك تقوم بكافة الأعمال المصرفية من صرف وتحويل العملات الأجنبية وتمويل عمليات التجارة الخارجية.³

1-2 البنوك التجارية المحلية: وهي البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة ومساحة جغرافية معينة، مثل إقليم معين أو محافظة معينة أو ولاية أو حتى مساحة جغرافية محددة نسبياً، وعادة ما يكون المركز الرئيسي أو الفرع الرئيسي في نفس المنطقة وفي نفس المحافظة. وتتسم بصغر حجمها، وترتبط بالبيئة المحيطة بها، وتنعكس الظروف المحيطة على هذه البنوك، على سبيل المثال إذا حدثت حادثة معينة في هذه المنطقة، ينعكس ذلك سلباً على نشاط البنوك.⁴

¹ لعروسي قرين زهرة، دور إدارة الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث تخصص بنوك مالية محاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016/2017، ص13.

² محمود الوادي، حسين سمحان، سهيل سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2014، ص105.

³ -جواني صونيا، مرجع سابق، ص 10.

⁴ - محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص19.

2- من حيث حجم النشاط :

2-1 بنوك الجملة : ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

2-2 بنوك التجزئة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى، لكنها تسعى لإجذاب أكبر عدد ممكن، فهي نشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توسيع خدمات البنك من خلالها.

3- من خلال عدد الفروع:

3-1 البنوك التجارية ذات الفروع: وهي البنوك التي تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانوني، لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولا سيما الأماكن الهامة وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها، حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فإن البنك الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهدف بها الفروع، ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الوطني ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع البنك في نطاقها الجغرافي كما تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم قروض قصيرة الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف.¹

3-2 بنوك السلاسل: نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم كبير لحجم البنوك التجارية ونمو حجم الأعمال التي تقدمها من أجل تقديم خدماتها إلى فئات المجتمع، وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها ببعض ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلى في الولايات المتحدة الأمريكية.

3-3 بنوك المجموعات: وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك وشركات مالية، فتملك معظم رأس مالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، وهذه البنوك طابع احتكاري وأصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا.

¹ - هلال كهينة، إجراءات منح القروض من طرف البنوك مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم اقتصادية جامعة بسكرة، 2009/2008، ص12.

3-4 البنوك الفردية: وهي منشآت صغيرة يمتلكها أفراد أو شركات أشخاص ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة، وتتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير ودون خسائر ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.

3-5 البنوك المحلية: نشأت هذه البنوك لتباشر عملها في منطقة جغرافية محددة قد تكون مقاطعة أو محافظة أو ولاية أو حتى مدينة محددة وإن كان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية، فإن البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية ولإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عملها.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف البنوك التجارية

أولاً: أهمية البنوك التجارية

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الموفرات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي:¹

✓ بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للإثنين.

✓ بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لإقصار المشاركة على مشروع واحد.

✓ نظراً لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في المشاريع ذات المخاطرة العالية.

✓ يمكن للمصارف نظراً لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

✓ إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائداً مما يقلل من الطلب على النقود.

¹ محمد عبد الفتاح الصيري، مرجع سابق، ص 19.

✓ تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، عائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين، فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.

✓ تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

ثانيا: اهداف البنوك التجارية

تحاول البنوك في إطار انشطتها المختلفة التوفيق بين ثلاثة أهداف أولها تحيقي أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات طالما الجانب الأكبر من التكاليف هو من النوع الثابت، وأن أي انخفاض في الإيرادات كفيلا بأن يصحبه انخفاض أكبر في الأرباح، أما ثاني الأهداف فيتمثل في تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة لما لذلك من تأثير على ثقة المودعين فيه، وأخيرا يتمثل الهدف الثالث في تحقيق أكبر قدر من الأمان المودعين.¹

هذه الأهداف يمكن شرحها كما يلي:

أ- هدف الربحية: وتتحقق الربحية بعد استثمار موارد المصرف في المجالات التي تحقق له عدة عوائد مناسبة في مقدمتها القروض التي يمنحها المصرف التجاري لعملائه ثم الاستثمار في الأصول المالية المختلفة في السوقين المالي والنقدي، إضافة إلى العملات والعوائد التي يحصل عليها لقاء خدماته وتسهيلاته المصرفية التي يقدمها للآخرين، وحصيلة الإيرادات الصافية للبنك بعد احتساب تكاليفه الكلية تمثل الربح، الذي يسعى لتعظيمه عن طريق زيادة الإيرادات وخفض النفقات.

ب- هدف السيولة: وتعرف السيولة على أنها "مجموعة النفقات أو الأرصدة النقدية الدورية المتاحة للبنك والتي تحدد قدرته على مواجهة الظروف الطارئة والتي تتطلب أموالا إضافية فورية". فالبنك عليه أن لا يستثمر كل ما هو متاح لديه من موارد مالية ونقدية وإنما عليه الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة لكي يكون قادرا على الوفاء بالالتزامات أو لمواجهة الحالات الطارئة كمقابلة سحبوات المودعين غير المتوقعة، خاصة وأن الجانب الأكبر من موارد البنك يتمثل في ودائع تستحق عند الطلب يجب أن يكون مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، وعليه فإن الإدارة المصرفية تكون مطالبة بتوفير قدر مناسب من السيولة للتمكن من مواجهة الالتزامات الفورية حتى لا تتعرض لفقدان ثقة العملاء وسحب ودائعهم.

¹. وليد بوترة، تأثير أبعاد الصورة الذهنية للبنوك الجزائرية على ولاء العملاء دراسة تطبيقية لعينة من عملاء البنوك العمومية والخاصة في الشرق الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث شعبة العلوم التجارية تخصص التسويق البنكي جامعة 8 ماي 1945، قامة، 2025/2024، ص 4 ص 6.

وعليه يكون البنك في مواجهة مشكلة القدر المناسب من السيولة حيث أن فشله في مواجهة التزاماته الفردية يعرضه لفقدان ثقة عملائه فيلجئون إلى سحب ودائعهم، ومن هنا يقع على عاتق البنك مهمة التوفيق بين الربحية والسيولة انطلاقاً من العلاقة العكسية التي تربطهما، حيث أن توظيف أي قدر من الموارد المتاحة للبنك يتم على حساب نقص سيولة البنك، وعليه فالإدارة المصرفية مطالبة بتحقيق قدر كاف من سيولة الموجودات وربحية وعوائد مناسبة من الاستثمارات.

ج- هدف الأمان: يتسم رأسمال البنك التجاري بالصغر، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10 بالمئة ما يعني صغر حافة الأمان للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فأى خسائر تزيد عن قيمة رأس مال قد تلتهم جزءاً من أموال المودعين. والبنك هنا مطالب بتحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس رأس المال الصغير، لأن سعي البنك لتحقيق أهدافه وخاصة تعظيم الربحية لن يأتي إلا من خلال اتساع حجم معاملاته وزيادة نشاطه المصرفي بتنويع حافظة أوراقه المالية وتوسيع مجالات الاستثمار، وزيادة عملائه وبالتالي زيادة الوعي الادخارية لديه، ما يفرض انتهاج البنك سياسات مدروسة لجلب أكبر عدد ممكن من العمال ووضع دراسات تسويقية للتركيز على كفاءات الوصول إلى سوق الادخار، خاصة أن تنوع النشاط الاقتصادي للأفراد واختلاف حاجاتهم ورغباتهم كلها أسباب تدعو إلى زيادة اهتمام البنوك بوظيفة التسويق لتحقيق التمايز النسبي في تقديم الخدمات المصرفية مع التركيز على أهمية جودة الخدمات المقدمة للعميل.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية ومنها الغير نقدية، ويمكن تقسيمها إلى وظائف تقليدية وحديثة.

أولاً: الوظائف التقليدية: وتشمل هذه الوظائف ما يلي:¹

- **منح القروض:** وهو ما يعرف بمنح الائتمان، حيث تقوم البنوك التجارية بالإقراض، يعتبر من المهام التقليدية للبنوك التجارية، حيث يقوم البنك التجاري بتقديم مبلغ معين لمدة معين لأحد العملاء مقابل قيام هذا الأخير بالالتزام بشروط وضمائن معينة ودفع فائدة على المبلغ المقترض في الوقت المتفق.

¹ - قوادرية خديجة، قاضي عبد الرزاق، راجف نصيرة، دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 02/ العدد 01، الجزائر 2022، ص6.

- قبول الودائع: يعتبر من أهم الاعمال التي تقوم بها البنوك التجارية، حيث يتم خلق النقود المصرفية عن طريق هذه الودائع وهي الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية، وهي على عدة أنواع (ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع بإخطار، ودائع الادخار....).

ثانيا: الوظائف الحديثة: وتشمل ما يلي:

- 1- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الارشادات الاقتصادية والمالية.
- 2- منح القروض العقارية وفق تنظيم معين وضمن شروط محددة.
- 3- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية من خلال تمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل نسبيا.

بالإضافة إلى:

وظيفة التوزيع: توزيع كافة الأموال للإنتاج وإعادة الإنتاج والمولدة من مصادر خارجية عن المشروع نفسه وذلك عن طريق الائتمان.

وظيفة الإشراف والرقابة: متابعة القروض التي منحها والتأكد من استخداماتها المناسبة، لتأكد من موافقة ما خطط له مما هو محقق.¹

¹ ثريا عبد الرحيم الخزرجي، الأسس النظرية والتطبيقية في المصارف التجارية، الطبعة الأولى مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع سنة 2012، ص 147.

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الناشئة والمصغرة

تعتبر المؤسسات الناشئة والمصغرة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم. بحيث تلعب هذه المؤسسات دورا هاما واساسيا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مختلف الدول المتقدمة والنامية، ويبرز هذا الدور من خلال انتشارها في مختلف قطاعات الاقتصاد فهي القوة المحركة له والمصدر التقليدي لنموه وتطويره كما ان عددها يشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع عدد المشروعات الكلية في معظم بلدان العالم.

المطلب الاول: تعريف المؤسسات المصغرة وخصائصها

اولا: تعريف المؤسسات المصغرة

اختلفت الدراسات التي اهتمت بالمؤسسة المصغرة حول المعايير التي يمكن اتباعها لتعريفها، وذلك نظرا لاختلاف أهدافها والمناطق التي تقوم فيها هذه الأبحاث، ومنه تعرف المؤسسة المصغرة كما يلي:

حسب ميثاق الاتحاد الأوروبي الصادر سنة 1996، (CNES.2002) والذي صادقت عليه كثير من الدول خارج الاتحاد الأوروبي بما فيها الجزائر سنة 2000، فإن المؤسسة المصغرة هي التي تشغل من 1 إلى 9 عمال ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دج وأن حصيلتها السنوية لا تتجاوز 10 مليون دج.¹

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المؤسسات المصغرة على أنها: "كل المؤسسات والمشروعات التي يعمل فيها من 1-4 أما المشروع الذي يعمل فيه من 1-19 فهو مشروع صغير، كما يعرف البنك الدولي المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة على انها المشروعات التي لا يتجاوز عمالها 10 عمال وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، تضم 10-15 موظف وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وأقل من 300 موظف وأصولها أقل من 15 مليون دولار أمريكي على الترتيب.²

¹ - نزار سناء، مخبر راس المال البشري والأداء، مجلة الأداء، العدد 03، جامعة الجزائر 2021/06/30، ص86.

² - عدة بركاهم، التمويل الأصغر الإسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد02، الجزائر 2021، ص98.

فيما نص المشرع الجزائري حسب القانون رقم 02.17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 10 يناير سنة 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن المؤسسات المصغرة هي مؤسسة تشغل من شخص 1 الى 9 اشخاص، ورقم اعمالها السنوي اقل من 40 أربعين مليون دينار جزائري، او مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 عشرون مليون دينار جزائري.¹

وعليه نلاحظ من خلال التعاريف السابقة أنها أجمعت كلها على تصنيف مؤسسة ما بأنها مؤسسة مصغرة يعتمد بشكل أساسي على عدد عمالها الذي يجب الا يتجاوز 10 عمال في اقصى تقدير، وبشكل متباين بين الدول تضع حد اعلى للحصيلة السنوية لهذه المؤسسات كي تستفيد من امتياز مؤسسة مصغرة، كم نلاحظ ان نشاط المؤسسة وشكلها القانوني ليس له علاقة بتصنيفها مصغرة من عدمه.²

ثانيا: خصائص المؤسسات المصغرة

لها مجموعة من الخصائص تجعلها سهلة الانشاء والتواجد ومناسبة لتنويع النسيج الاقتصادي، وهذا كونها لا تتطلب إمكانية بشرية ومادية ضخمة ومنها:³

- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية والمحلية الوطنية، ويمكن أن تكون الدولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي.

- سرعة الاستجابة لحاجيات سوق العمل وسهولة التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المستحدثة، ذلك أن صغر حجم ومحدودية التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة ومستوى النشاط وطبيعته.

- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية.

- قلة التدرج الوظيفي بسبب محدودية العاملين فيها، مما يساعد في صنع واتخاذ القرار بسهولة وسرعة أكبر.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 02 / 10 جانفي 2017، ص 06.

² سامي شناتي، التحفيزات الجبائية للمؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة مقارنة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 09 / العدد 02، جامعة المسيلة الجزائر، 2024، ص 49.

³ - مغنية زناتي، زينة عرباش، البيات دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 11 / العدد 02، الجزائر 2022، ص 77، 78.

- القدرة على الاندماج في البيئة الاقتصادية من خلال تعدد الأنشطة الناتجة عن كثرة المنشآت المستحدثة، ومن خلال إمكانية استحداث مناطق صناعية وحرفية متكاملة.
- حرية اختيار النشاط الذي يسمح بالكشف عن القرارات الذاتية وترقية المبادرات الذاتية وادماج كل مبادرة في الابداع.
- الضالة النسبية لرأس المال مما يسهل عملية تمويلها.
- تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة.
- سهولة انشاء هذا النوع من المنشآت وقلة تكاليفه، الأمر الذي يسمح بتوفير مناصب شغل كبيرة، مع خلق دخول جديدة ترفع من درجة المستوى المعيشي للفرد.
- إضافة إلى أنها تتميز بسهولة تكييفها مع المحيط الخارجي وامتداد نشاطها حتى إلى المناطق النائية، فهي ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق خاصة وأن المشاريع التي تعتمد عليها لا تتطلب قيمة عالية من الاستثمارات وهو ما يتوافق ومستوى الدخل النقدي المتوسط.¹

ثالثا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات المصغرة

- تلعب المؤسسات المصغرة دورا بارزا وهاما في تطوير كافة جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال ما يلي:²
- دمج المدخرات البسيطة في العملية الإنتاجية، بسبب صغر حجم رأس المال المطلوب للاستثمار في المشاريع المصغرة، وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج وبالتالي زيادة الدخل؛
 - توفير النقد الأجنبي وذلك إما عن طريق إنتاج سلع ذات فرص تصديرية أو إنتاج سلع بديلة للواردات؛
 - تخفيض نسبة البطالة وتوليد قيمة مضافة للمنتجات الوطنية؛
 - تعتبر البذور الأساسية للمشاريع الكبيرة؛

¹ - سهام شيهاني، تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية، ملتقى دولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، ما بين 15-16 نوفمبر 2011، ص6.

² سعيد بعزیز، تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 05، جامعة الجزائر، 2018، ص 100.

- تلعب دورا هاما في الترابط الأمامي بين الصناعات حيث تقوم ببعض المراحل الإنتاجية في صناعة بعض الأجزاء من الآلات التي تستخدمها الصناعات الكبيرة؛
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها لأي سبب، كان ومثال ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية؛
- التوظيف الأمثل للموارد البشرية إذ تعطي الفرصة لعدة فئات من المجتمع كالشباب والمرأة، لأن تصبح قوة فاعلة، وهو ما يسهل دخولها إلى العملية الإنتاجية من خلال تبني هذا النهج من المشاريع؛
- مساهمتها في توسيع قاعدة الملكية وتوزيع الثروة عن طريق ما تمتاز به في توجيه المدخرات نحو الإنتاج بدلا من الاستهلاك لاسيما في المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية؛
- تساهم في احتواء مشاكل المجتمع مثل التهميش والفراغ وما يترتب عليها من آفات اجتماعية خطيرة عن طريق خلق مناصب عمل تؤمن للأفراد والأسر الأمان والاستقرار الاجتماعي.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الناشئة وخصائصها

أولاً: تعريف المؤسسات الناشئة

تعددت واختلفت التعاريف باختلاف آراء الباحثين والمفكرين ومن أهمها ما يلي:

تعرف المؤسسة الناشئة startup اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي: "على أنها مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة Start up تتكون من جزئين "Start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و "up" وهو ما يشير إلى النمو القوي." وبدأ استخدام Start up بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركة رأس مال مخاطر capital-risque، ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك. اما القاموس الفرنسي la rousse فيعرفها على أنها: "المؤسسات الفتية المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة".¹

¹ تلي سيف الدين، واقع تمويل المؤسسات الناشئة بالجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2017-2021، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11/ العدد 02، الجزائر 2023، ص 338.

كما عرفها "إريك رايس" "Eric Reis" بأنها مؤسسات تسعى لخلق وإنشاء منتجات أو خدمات مبتكرة في ظل ظروف تتسم بالمخاطرة وعدم التأكد الشديد.¹

في حين عرفها "Paul Graham" في مقاله المشهور حول النمو "Startup-Growth" الشركات الناشئة هي "شركة مصممة للنمو السريع، بحيث أن تكون الشركة حديثة التأسيس بحد ذاتها لا تجعلها شركة ناشئة، كما انه ليس من الضروري أن تعمل الشركة في مجال التكنولوجيا، أو الحصول على تمويل المشاريع، أو الحصول على نوع من الخروج، الشيء الأساسي هو النمو"، بحيث يكون النمو الجيد ما بين 6 إلى 7 بالمائة أسبوعياً أو أحياناً 10 بالمائة استثنائياً من ناحية المثالية في الأرباح.²

بينما عرفها المشرع الجزائري وفق المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم: 20 254 في الفصل الرابع بشروط منح علامة مؤسسة ناشئة على انها كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير التالية:³

- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة بثماني (08) سنوات.
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة الناشئة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.
- يجب ان لا يتجاوز رقم الاعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.
- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50% على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة".
- يجب ان تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.
- يجب ان لا يتجاوز عدد العمال 250 عاملا.
- وتمنح علامة مؤسسة ناشئة للمؤسسة لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

¹ خير الدين مخلوف، الفشل المالي في المؤسسات الناشئة وسبل مراقبتها للحد من تعثرها المالي . دراسة تحليلية لمجموعة من المؤسسات الناشئة في الو م أ، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 09/ العدد 02، الجزائر 2022، ص 115.

² بن موفق زروق، مدى فعالية تبني الأساليب الرائدة في تمويل المؤسسات الناشئة من اجل مواجهة إشكالية تعثرها في الجزائر، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02/ العدد 03، المجلد 2022، ص 9.

³ مولدي خلفاوي، قراءة في الهيكل المالي للمؤسسات الناشئة: دراسة تحليلية وتقييمية، مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقات المتجددة واستراتيجيات تمويل المناطق النائية، جامعة باتنة، 2024/01/25، ص 322.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول التعريف المشترك لأغلب الباحثين للمؤسسات الناشئة: "هو كل مؤسسة قائمة على فكرة ابتكاريه مبدعة، مثل خلق منتج جديد أو بتكلفة أقل أو اكتشاف مصادر موارد جديدة أرخص، تمتلك فرصة كبيرة للنمو والازدهار حديثة النشأة قائمة على عنصر المخاطرة وعدم التأكد".

ثانيا: خصائص المؤسسات الناشئة

تتميز المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص التي تجعلها قادرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية في مختلف الدول، سواء المتقدمة أو النامية. ومن بين هذه الخصائص ما يلي:¹

– **مؤسسة صغيرة الحجم:** ويقصد هنا سواء من حيث معيار عدد العمال، أو من حيث معيار رأس المال التأسيسي، إلا أن هذه الخاصية تعتبر مؤقتة وذلك لأن المؤسسة الناشئة لديها احتمال كبير للنمو بسرعة في المستقبل.

– **مؤسسة حديثة النشأة:** أهم خاصية تتميز بها المؤسسات الناشئة عن غيرها من المؤسسات الأخرى، هو كونها مؤسسة حديثة العهد لا يتجاوز عمرها حد معين، يختلف هذا الحد من دراسة إلى أخرى حيث أن هناك من يراه 3 سنوات وهناك من يراه 5 وهناك من يراه 8 سنوات.

– **مؤسسة سريعة النمو:** المؤسسة الناشئة لها فرصة كبيرة من أجل تحقيق نمو كبير في المستقبل القريب، وبالتالي انتقالها من مرحلة المؤسسة الناشئة أو الحديثة العهد إلى مؤسسة كبيرة ومنافسة.

– **مؤسسة تنطوي على العديد من المخاطر:** حيث تواجه المؤسسة الناشئة مستقبل مجهول وحالة كبيرة من عدم التأكد واليقين، وهذا يعني احتمال كبير لوقوعها في الفشل وعدم النجاح، وتعتبر هذه الخاصية من بين السلبيات أو من بين المعوقات التي تواجه أصحاب المؤسسات الناشئة أو حاملي الأفكار أثناء عملية البحث عن الدعم المالي أو غير المالي لمؤسستهم الناشئة.

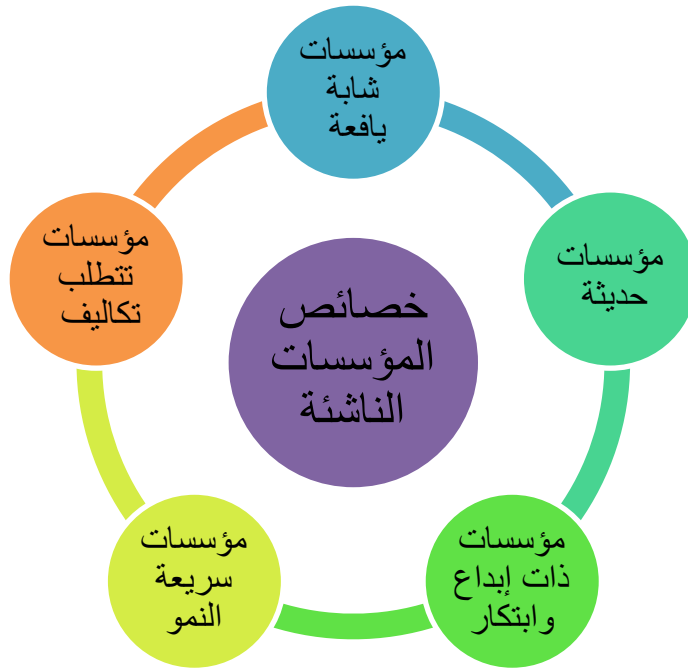
– **مؤسسة ذات طابع ابتكاري وتكنولوجي:** حيث أن أغلب المنتجات التي تنتجها المؤسسات الناشئة هي منتجات مبتكرة تختلف عن بقية المنتجات الأخرى للشركات المنافسة، وتجدر الإشارة إلى أن الابتكار لا يتعلق دوما بالتكنولوجيا، فقد يكون الابتكار في طريقة تقديم المنتج أو تسويقه.

¹ يوسف بركاتي، دور أجهزة الدعم والمرافقة في نجاح المؤسسات الناشئة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة مالية، جامعة أم بواقي، 2023/2022، ص 25.

- مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة: وهذا بالمقارنة مع ما يمكن أن تحققه من أرباح في المستقبل، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل مفاجئ وسريع وتعتبر هذه الخاصية من الخواص التي تنفرد بها المؤسسات الناشئة مقارنة مع غيرها من المؤسسات الأخرى.

- غالبا ما يكون التمويل من الأقارب أو من المدخرات الشخصية: وهذا نظرا لطبيعة هذه المؤسسات التي تندرج على العديد من المخاطر وعدم اليقين، مما يجعل إمكانية تمويلها من الهيئات العمومية أو من مؤسسات خاصة صعب نوعا ما.

الشكل رقم (1.1): خصائص المؤسسات الناشئة (Start up)



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معلومات الفرع الثاني.

ثالثا: الفرق بين المؤسسات الناشئة والمصغرة

على الرغم من التقاطعات الكبيرة بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة الا هناك العديد من الاختلافات بينها، يمكن ابرازها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1.1): الفرق بين المؤسسات الناشئة والمصغرة

المؤسسات المصغرة	المؤسسات الناشئة	المؤسسات العناصر
هي شركات صغيرة تعمل عادة على المستوى المحلي أو الإقليمي، تتميز بوجود عدد صغير من الموظفين وإيرادات ضعيفة نسبيا.	هي شركة تم تأسيسها حديثا تهدف إلى تطوير منتج أو خدمة فريدة وتقدمها إلى السوق، غالبا ما تركز الشركات الناشئة على نماذج الاعمال المبتكرة والقابلة للتطوير مع إمكانية النمو السريع.	من حيث التعريف
عادة ما تكون المشاريع الصغيرة ذات إمكانيات نمو محدودة، وقد تركز على خدمة سوق متخصصة أو مجتمع محلي معين. في حين أنها يمكن أن تنمو وتتوسع إلى حد ما، فإن نموها عادة ما يكون أكثر تدريجيا ومقيدا مقارنة بالمؤسسات الناشئة.	تعرف الشركات الناشئة بإمكانياتها العالية للنمو، بما أنها تهدف إلى توسيع نطاق عملياتها بسرعة والحصول على حصة أكبر في السوق. غالبا ما تسعى الشركات الناشئة للحصول على تمويل من أصحاب رأس المال الاستثماري أو المستثمرين الملاك لتمويل الخطط الخاصة بهم.	من حيث إمكانية النمو
تعتمد المشاريع الصغيرة عادة على المدخرات الشخصية أو قروض الأعمال الصغيرة أو المنح لبدء عملياتها والحفاظ عليها. احتياجهم المالية أصغر بشكل عام مقارنة بالشركات الناشئة.	تتطلب الشركات الناشئة عادة تمويلا كبيرا لتغذية خطط النمو وجهود البحث والتطوير، غالبا ما تبحث عن استثمار خارجي من أصحاب رأس المال الاستثماري أو المستثمرين الملاك أو من خلال حملات التمويل الجماعي.	من حيث التمويل

<p>قد لا تتمحور المشاريع الصغيرة حول الابتكار، لأنها غالبا ما تقدم سلعا أو خدمات أثبتت نجاحها في السوق.</p>	<p>تتميز الشركات الناشئة بتركيزها على الابتكار، وتسعى جاهدة لتطوير منتجات أو خدمات أو نماذج أعمال جديدة تقدم عروض قيمة فريدة للعملاء.</p>	<p>من حيث الابتكار</p>
<p>تميل المشاريع الصغيرة إلى أن يكون لديها مخاطر أقل لأنها غالبا ما تلي سوقا محليا معيننا وتوفر السلع والخدمات مع طلب ثابت، كما أن لديها قاعدة عملاء مستقرة ولكن إمكانيات نموها محدودة أكثر.</p>	<p>ترتبط الشركات الناشئة بمخاطر أعلى بسبب طبيعتها المبتكرة وعدم اليقين في النجاح في السوق والمنافسة المحتملة. تفضل غالبية الشركات الناشئة، ولكن تلك التي تنجح يمكن أن تحقق عوائد كبيرة.</p>	<p>من حيث المخاطر</p>
<p>عادة ما تكون المشاريع الصغيرة أقل قابلية للتطوير مقارنة بالشركات الناشئة. قد يوسعون عملياتهم إلى حد ما، ولكن نموها يكون بصفة أكثر تدريجية ويقيده عوامل مثل حجم السوق والطلب المحلي.</p>	<p>تهدف الشركات الناشئة إلى تحقيق قابلية التوسع السريع، مما يعني أن لديها القدرة على تنمية قاعدة عملائها وإيراداتها ووجودها في السوق بشكل كبير خلال فترة قصيرة.</p>	<p>من حيث قابلية التوسع</p>

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الموقع:

<https://moukawil.dz/knowledgebase/difference-entre-startup-et-micro-entreprise/>

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة وخطوات إنشائها

اولا: أهمية المؤسسات الناشئة

اكتسبت المؤسسات الناشئة في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة، وهذا باعتبارها البديل المناسب في ظل ضعف القدرة التمويلية، ولقدرتها على استخدام المداخل الحديثة للتكنولوجيا، وتبرز أهمية هذه المؤسسات من خلال:¹

1- الأهمية الاقتصادية:

تشغل المؤسسات الناشئة حيزا هاما في خارطة الاقتصاديات المعاصرة، وأحد مفاتيح التنمية الاقتصادية المستمرة، حيث تلعب دورا هاما في محتوى الاقتصاد الوطني من خلال تدعيم المتغيرات الاقتصادية وتحقيق التطور الاقتصادي،

¹ لعمامة صارة، المؤسسات الناشئة نماذج عالمية ناجحة، وواقع المؤسسات الناشئة في الجزائر - تحديات وعراقيل - مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد 03/ العدد 01، ميله الجزائر، 2021، ص 4.

وكذلك الدور الذي تلعبه في خدمة المشروعات الكبرى حيث تشهد المؤسسات الناشئة صعودا هاما ولعل ذلك يكسبها شهرة أكبر تؤثر إيجابا على حصة تلك المؤسسات في مختلف المتغيرات الاقتصادية، حيث قال في ذلك (سيلفان فيكام) بأن: عدد المشروعات الصغيرة لم يتوقف عن التزايد في البلدان الصناعية، لمواجهة عالمية الأسواق ويبدو أن الفكر التقليدي الذي يحرص على زيادة الوحدات الكبرى المترابطة لم يعد ملائما .

2- الأهمية التنافسية:

تساهم المؤسسات الناشئة بفاعلية في تحقيق التطور الاقتصادي، باعتبارها عاملا هاما للمنافسة، وذلك راجع للطبيعة الخاصة التي تميز تلك المؤسسات، إذ تحتل مرتبة وسطى بين المشروعات الصناعية الكبرى والاستقلالات الفردية الصغيرة جدا، وقد انتهت الدراسات الحديثة المتعلقة ببحث القواعد اللازمة للصعود التنافسي أن المؤسسات الناشئة تبني أسواقا تتميز بأنها أكثر قدرة على الصعود التنافسي، وذلك راجع لميزة الإبداع والابتكار التي تتمتع بها هذه المؤسسات. هذا ما يزيد من التنافس فيما بينها لأنه كلما كان النشاط مزدهرا فإن عدد المؤسسات الراغبة في التقدم إلى هذا النشاط يكون كبيرا.

3- الأهمية الاجتماعية:

لقد برهنت هذه المؤسسات خلال عقود مضت على قدرتها في زيادة حجم العمالة والتوظيف وامتصاص نسب البطالة، حيث بينت تجارب الدول التي ازدهرت فيها هذه المؤسسات استطاعتها على تأمين نسب عالية من حجم التوظيف في تلك البلدان، وعليه يمكن اعتبارها أكثر ديناميكية من المشروعات الكبرى في مجال خلق الوظائف، والحد من عوامل الهجرة إلى مناطق الجذب السكاني، وذلك راجع لقدرتها على التعدد داخل كافة القطاعات، وعلى نطاق جغرافي واسع.

ثانيا: خطوات إنشاء المؤسسة الناشئة

يعتبر تأسيس مؤسسة ناشئة حلم كل رائد أعمال يسعى إلى تجسيد فكرته على أرض الواقع، ليستقل بمشروعه الخاص او ليتخلص من رئيس الوظيفة التي تكبح إبداعه ومهاراته، وتربطه بأوقات ومهام يومية لا يجد متعة في إنجازها، مع ذلك فإن تأسيس شركة ليس بتلك السهولة التي يعتقدونها معظم الناس، إذ أن الكثير من الشركات الناشئة تفشل في غضون سنوات قليلة من تأسيسها.

وتتمثل خطوات تأسيس مؤسسة ناشئة فيما يلي:¹

1- العثور على فكرة الشركة

رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة في رحلة رائد الأعمال نحو تأسيس شركة ناشئة تبدأ بإيجاد فكرة مناسبة، وأفضل طريقة لذلك تكون بالعثور على مشكلة يعاني منها المجتمع أو فئة منه ومحاولة إيجاد فكرة حل لها، وقد تبدو هذه الطريقة صعبة بالنسبة إلى البعض أو أنها الطريقة الوحيدة.

2-دراسة السوق

وهي جمع وتفسير وتحليل منهجي للبيانات والمعلومات حول السوق المستهدف واحتياجاته والمنافسين فيه، إلى جانب المستهلكين الفعليين والمحتملين وسلوكياتهم وموقعهم الجغرافي، كل ذلك باستخدام الأساليب والمناهج التحليلية العلمية.

3-حماية حقوق الملكية الفردية

تعني حماية عملك أو علامتك التجارية أو أي ملكية ناتجة عن الإبداع من الأشخاص الذين قد يسرقون أفكار مشروعك ويستخدمون ملكيتك الفكرية دون إذن منك.²

4-اختيار اسم الشركة الناشئة

قد يعتبر بعض رواد الأعمال اختيار اسم للشركة أمراً بديهياً وليس بالأهمية اللازمة، ولكن على العكس، يعد اختيار الاسم المناسب عاملاً مؤثراً في مدى نجاح العمل واختيار اسم خاطئ قد يؤدي إلى عواقب قانونية وتجارية يصعب تجنبها لذلك يجب أن يكون الاسم سهلاً وهذه بعض النصائح لاختيار اسم الشركة الناشئة:

- اختيار اسم سهل تهجئته.
- اختيار اسم شامل لا يقيد مع نمو النشاط التجاري.
- اختيار اسم يتكون من جزء واحد مركب من جزئين على الأقل ولا يكون طويلاً.
- اختيار اسم لم يُستخدم من قبل شخص آخر أو شركة أخرى.

¹ شينون رمضان، دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة تامنغست، 2024/2023، ص 72.

² عرابة رابح، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصنة الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة أكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10/ العدد 08، الجزائر 2012، ص 17.

5- اختيار شريك مؤسس

معظم المؤسسات الناشئة في العالم والتي عرفت نجاحاً كبيراً تم تأسيسها من قبل شخصين على الأقل. فبعض المستثمرين ينظرون إلى المؤسسين وفريق العمل قبل الاطلاع على الفكرة، لذلك يجب البحث عن شخص لديه سجل من الإنجازات أو الخبرات في مجال معين له علاقة بمجال الشركة أو أحد أقسامها مثل التسويق والمبيعات.

6- كتابة خطة العمل

وهي أحد أهم الخطوات التي يجب على أي رائد أعمال القيام بها لضمان إتباعه الطريق الصحيح في تأسيس شركة ناجحة يجب تحديد ما يراد إنجازه بالعمل الجديد، وتحديد الأهداف والتحديات والطرق الواجب إتباعها لتجاوز تلك التحديات.

7- جمع رأس المال اللازم لتأسيس شركة ناشئة

يُعتبر جمع رأس المال أكبر عائق يواجه رواد الأعمال في تأسيس شركة ناشئة خاصة بهم، بحيث نجد أن التمويل هو أحد أكبر عوامل النجاح أو فشل غالبية الشركات الناشئة في العالم، لأن قلة أو عدم امتلاك المال الكافي لتسيير الشركة خاصة في سنواتها الأولى، يعني فشلها في أول الطريق.

توجد عدة مصادر فعالة للحصول على رأس مال لبدء تأسيس شركة ناشئة، مثل التمويل الذاتي من المدخرات الشخصية أو العائلة، أو الأصدقاء أو القروض البنكية وحتى حاضنات الأعمال.

8- توظيف فريق العمل

من الضروري تعلم كيفية توظيف وإدارة فريق عمل بشكل فعال، نظراً لأهمية فريق العمل في الشركة الناشئة، يجب البحث عن أفضل الموظفين المحتملين وإجراء مقابلات عمل مع أكبر عدد من المتقدمين لدراسة إمكانيات ومهارات كل موظف وتحديد الشخص الملائم لأداء الوظيفة، وتكوين فريق عمل ذي خبرة وكفاءة عالية أمر مهم لكل مؤسس.

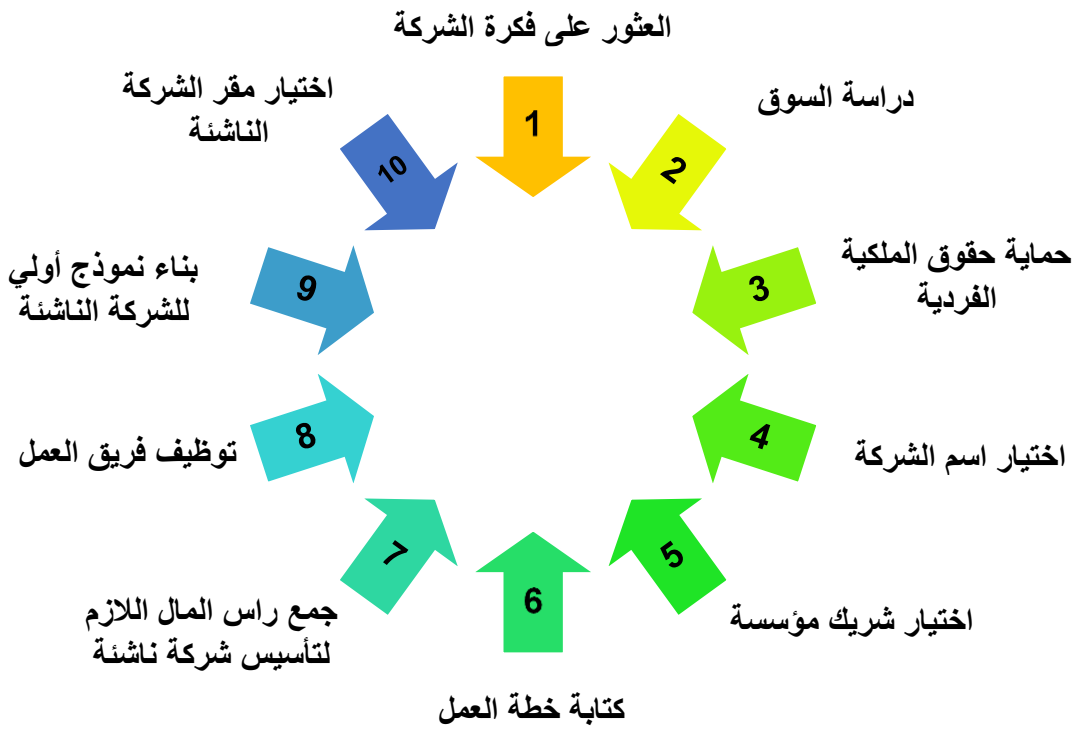
9- بناء نموذج أولي للشركة الناشئة

يجب بناء نموذج أولي بسيط وقابل للتجريب يتضمن الوظائف الرئيسية للمنتج أو الخدمة، ويتم تقديمه للجمهور بهدف جس نبض السوق وجمع المعلومات اللازمة لمعرفة مدى قابلية العملاء المستهدفين للمنتج النهائي قبل طرحه في السوق.

10- اختيار مقر الشركة

وصول أي رائد أعمال إلى مرحلة اختيار مقر للشركة أمر مميز، ولكنه يحتاج إلى التفكير كثيراً قبل تأجير مقر، لأنها واحدة من أكبر النفقات التي يمكن أن تتكبدها أي شركة ناشئة بجانب الأجور، ويجب طرح السؤال هل يمكن القيام بأعمال الشركة عبر الإنترنت أم تحتاج إلى مقر فعلي للشركة.

الشكل رقم (2.1): خطوات انشاء مؤسسة ناشئة



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المطلب السابق

المطلب الرابع: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة

أولاً: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة

للبدء في أي مشروع تجاري مهما كانت صفته أو نوعه لا بد أن يكون له مصدر تمويل مناسب، من خلال تحليل تعبئة الموارد المالية وجد أن رواد الأعمال الذين لديهم خبرة في المؤسسات الناشئة لهم القدرة على جمع المزيد من الأموال من المصادر الرسمية وغير الرسمية، أكثر من رواد الأعمال الذين ليس لديهم أي خبرة من قبل. كما تعتبر المؤسسات والمشاريع الناشئة أكثر إثارة لاهتمام المستثمرين، الذين بإمكانهم تسريع تطوير المشاريع أو المنتجات بشكل كبير من خلال الاستثمار، والمساهمة في العلاقات التجارية القوية التي يتمتع بها المستثمرون في الكثير من الأحيان، والتي

تعد ضرورة لتوسيع نطاق منتجات المؤسسة الناشئة وبعد العثور على رأس المال الاستثماري لإطلاق مؤسسة ناشئة أو توسيع نطاقها من أكبر العقبات التي تواجه رواد الأعمال، حيث يتجه مؤسسو هذه المؤسسات في المرحلة الأولى إلى مصادر التمويل الداخلية أموالهم الخاصة، ثم مصادر التمويل الخارجية. ومن المعروف انه هناك مصادر أخرى لتمويل المؤسسات الناشئة، مقسمة إلى قسمين أساسيين:¹

1-التمويل المباشر

ويعكس ذلك النوع من التمويلات التي يكون في شكل علاقة مباشرة بين المؤسسات الناشئة والجهة المانحة للتمويل، مما يسمح بضخ السيولة في رأس المال وزيادة حجمه، ومن أهم مصادر التمويل المباشر نجد:

-المدخرات الشخصية والأصدقاء والعائلة

يشكل هذا التمويل أحد أهم انواع التمويل غير الرسمي، حيث يعتمد على الأموال الخاصة بالمقاول أو الفريق المؤسس، بالإضافة إلى الأصدقاء والأقارب. يعد المصدر التمويلي الأول للمؤسسات الناشئة في المراحل الأولى نظراً لعدم توافر مصادر تمويلية كبيرة في هذه المراحل. وتظهر الاحصائيات أن التمويل الذاتي يشكل أكثر من 35% من إجمالي الديون وحقوق الملكية في المؤسسات الناشئة الأمريكية. أكثر من 75% من المؤسسات الناشئة الصغيرة في الولايات المتحدة تستخدم هذا النوع من التمويل. يتميز بعدم الحاجة إلى عقود قانونية ويعتمد على الثقة، مما يجعله بسيطاً ومرناً. الممولون لا يشاركون في المراقبة المالية، مما يعني أنه قروض بدون فوائد وخالية من الضوابط الائتمانية الصارمة. يساهم في جذب المستثمرين المحتملين بفضل استعداد المؤسسين لدعم مساعيهم التجارية بأموالهم الخاصة.²

-المستثمرين الملائكة

المستثمرين الملائكة وهم رجال أعمال ناجحون يقومون بتمويل الشركات الناشئة من أموالهم الخاصة والمستثمر المالك يسمى في أوروبا برجل الأعمال الغير الرسمي"، حيث يعرف على أنه: "شخص ثري يستثمر رأس مال معين في مرحلة انطلاق عمل ما مقابل مقايضة على ملكية أسهم رأس المال. ولكن هناك سلبية كبيرة لاعتماد على المستثمرين

¹ خير الدين مخلوف، نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الناشئة ودورها في الحد من التعثر المالي دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الناشئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المالي، جامعة باتنة، 2025/2024، ص 42.

² شينون رمضان، مرجع سابق، ص 92.

الملائكة، تتلخص بمشكلة المستثمر المالك إذ ان يشترى حصة في الشركة الناشئة قد تصل إلى 50% وهذا ما يعني خسارة جزء كبير من أرباح الشركة الناشئة والتي قد تدر على أصحابها الماليين.¹

ويتميز التمويل الملائكي بالعديد من المزايا، أبرزها:²

- استعداد ملائكة الأعمال لقبول عوائد أقل من شركات رأس المال المخاطر، خاصة إذا كانت هناك فرصة للعب دور الفاعل في المؤسسة الناشئة محل الاستثمار.
- لا يتطلب التمويل الملائكي الضمانات المعتادة في أشكال التمويل الأخرى ولا السداد أو الفائدة.
- قدرة ملائكة الأعمال على اتخاذ قرارات استثمارية سريعة مقارنة مع شركات رأس مال المخاطر، بالإضافة لكونهم سيشكلون دائما حملة أسهم قليلة ما يمنع تحديد السيطرة على المؤسسة الممولة.
- الاستثمار الملائكي طويل الأجل لكن يمكن للمستثمرين الملائكة الانسحاب من المشروع مثلهم مثل المستثمرين في شركات رأس المال المخاطر.

-رأس المال المخاطر :

وهو ذلك التمويل الذي يقدمه مجموعة من الأفراد المستثمرين الذين يرغبون في استثمار رؤوس أموالهم في المؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة التي تمتاز بالمخاطر والعوائد الكبيرة والنمو السريع، قصد تمكينهم من التخلص من التدفقات النقدية السالبة وتحقيق أهداف النمو الخاصة بهم خصوصا في المراحل المبكرة من دورة حياتها. وفي المقابل قد يحصل هؤلاء المستثمرين على حقوق ملكية، مقعد في مجلس الإدارة، الحق في الموافقة على القروض بالنيابة، سلطة في عملية التوظيف، الإدراج في جميع القرارات التجارية التي قد يتخذها أصحاب المؤسسة الناشئة، وعادة ما يكون قرار التمويل مشروطا بضرورة توفر منتج يستهدف سوقا واعدة وكبيرا، فريق عمل كفء ونموذج أعمال قابل للتطبيق، وكتقدير عام قد يوفر هذا التمويل من 500000 دولار أمريكي إلى 10 مليون دولار أمريكي.

وقد يصدر هذا التمويل عن مؤسسات تقوم بجمع الاستثمارات من هؤلاء المستثمرين ثم توزعها، وتدعى بشركات رأس المال المخاطر. ويشير إلى أن الاعتماد على هذا التمويل يفسر بشكل جيد اختلافات مستوى الأداء من مؤسسة ناشئة إلى أخرى، فنمو هذه الأخيرة يرتبط بشكل مباشر بمدى توافرها على رأس المال المخاطر الذي يعد مؤشرا

¹ نزيان بن عبد الرحمان، رأس مال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في منطقة افريقيا، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 02، الجزائر 2023، ص 63.

² موسيم رميساء نجاة، دور آليات التمويل الحديثة في تقليل صعوبات التمويل التقليدي للمؤسسات الناشئة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18/ العدد 01، الجزائر 2024، 371.

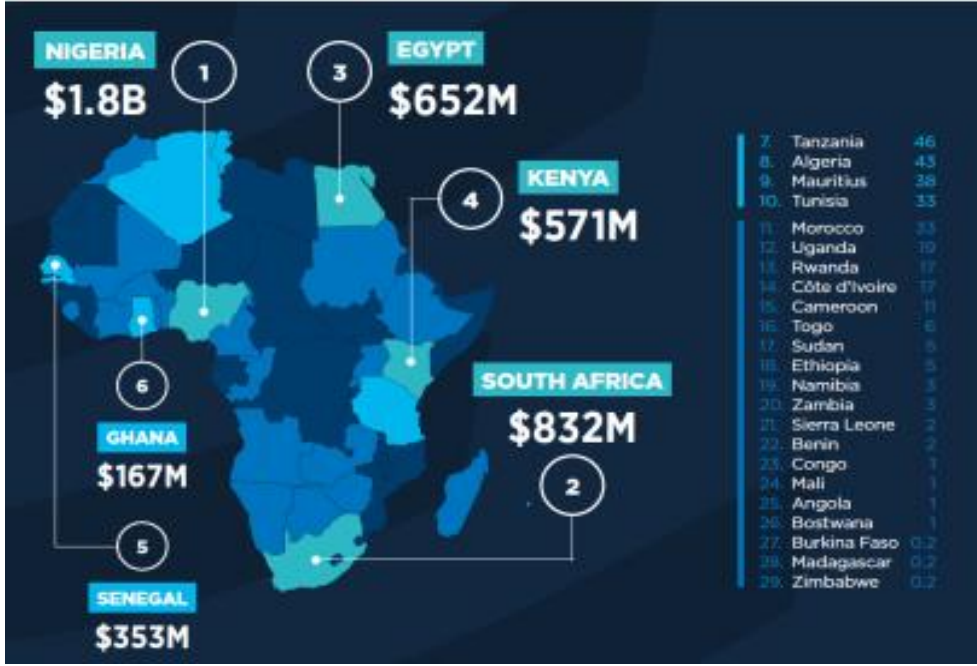
لسمعتها وآفاقها المستقبلية. وقد جاءت العديد من الدراسات التي أكدت ذلك، من بينها دراسة التي شملت 538 مؤسسة ناشئة في إيطاليا أشارت النتائج فيها إلى أنه يوجد تأثير إيجابي لرأس المال المخاطر على نمو المؤسسة الناشئة وبالأخص مستوى العمالة الذي يرتفع مباشرة بعد الدورة الأولى من تمويل رأس المال المخاطر، ويضيف على ذلك دراستان جاءت بنفس النتائج بأن هذا الأثر الإيجابي يكون وفق طريقتين، الأولى من خلال تزويد المؤسسة الناشئة بالمال الكافي الذي يسمح بإزالة التدفقات النقدية السالبة، والثانية من خلال توسيع مجموع الموارد والمهارات والقدرات وتوفير المشورة الإدارية اللازمة. ولهذا، يعتبر بأن المؤسسات الناشئة التي تتلقى هذا النوع من التمويل تمتاز بمصدقية ووضوح عالين، الأمر الذي يعزز حظوظها في الحصول على شركاء جدد وجذب المزيد من العملاء والمستخدمين ورأس المال البشري، إضافة إلى تعزيز جانبها الحوكمي والرسمي خصوصا في المراحل المبكرة من دورة حياتها أين تفتقر إلى ذلك بشدة، فتطبيق آليات الحوكمة له تأثير إيجابي على نمو المؤسسة وأدائها. وتشير آخر الإحصائيات إلى أنه في 2018 تم الاستثمار في 18000 مؤسسة ناشئة حول العالم بما قيمته 254 مليار دولار من رؤوس الأموال المخاطرة، مع زيادة قدرت بـ 46% مقارنة بسنة 2017، حيث تملك الولايات المتحدة الأمريكية وحدها أكثر من 50% من هذه الحصة بما قيمته 131 مليار دولار.¹

ما تجدر الإشارة إليه انه رغم استحداث طرق تمويلية جديدة، إلا أن هذا لا يمنع المؤسسات الناشئة اللجوء إلى آليات التمويل التقليدية التي تقوم بها المؤسسات المصرفية على غرار البنوك والمؤسسات المالية لأنها الحلقة الهامة لتمويل رؤوس الأموال، حتى وإن كانت هذه الأخيرة تطلب من المقترض تقديم ضمانات شخصية أو عينية الأمر الذي يصعب على المشاريع الناشئة تلبيتها، ويعود ذلك بالدرجة الأولى لخصائص هذه المشاريع التي تجعل من المخاطرة المرتبطة بتمويلها مرتفعة، مما يفسر توجه المؤسسات المصرفية بصفة عامة نحو تفضيل تمويل الشركات الكبيرة.²

¹ نوري محمد أمين، "دراسة تحليلية لعوامل نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر واستراتيجيات تطويرها"، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2023/2022، ص 50.

² دراني لبندة، استراتيجيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 08/ العدد 02، المدينة الجزائر، 2022، 159.

الشكل رقم (3.1): ترتيب اهم الدول الافريقية حسب قيمة راس مال المخاطر لسنة 2021



المصدر: نريمان بن عبد الرحمان، رأس مال المخاطر كألية لتمويل المؤسسات الناشئة في منطقة افريقيا، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 06/ العدد 02، الجزائر 2023، ص 69.

-منصات التمويل الجماعي

تعتبر منصات التمويل الجماعي من الطرق التي تمول المؤسسات الناشئة، ويعود ظهور مفهوم "التمويل الجماعي" الى عام 2006، وهو نوع من أنواع الاستثمار الجماعي للتمويل الأصغر، وهو عبارة عن تراكم الأموال من صغار المستثمرين من خلال استخدام منصات الإنترنت لتمويل مشاريع هذه المؤسسات الناشئة المحفوفة بمختلف المخاطر. كما ان العديد من الباحثين العاملين على تقييم مدى فعالية منصات التمويل الجماعي يعتبرونها كطريقة لتمويل المشاريع، ونجاح تمويل المشروع مرتبط بإمكانية التفاعل الشبكي للمشاركين من خلال، التواصل الشخصي بين مبتكري المشروع والمستثمرين والعملاء او الزبائن.¹

¹ خير الدين مخلوف، مرجع سابق، ص 46.

-القروض المصرفية

تلجأ المؤسسات الناشئة إلى أخذ القروض من البنوك أو المؤسسات المالية لبدء عملها، ويعتمد هذا النوع من التمويل على الموجودات، حيث أن منح القروض يكون بناء على قدرة صاحب المشروع على تسديد الدين، وتكون مقابل ضمانات موجودات عينية من أصل المشروع أو حتى ضمانات عائدة لصاحب المشروع. وتفرض البنوك قيود على المؤسسات الناشئة وتلزمها بتقديم أسباب طلب القرض والغرض منه وطريقة سدادها، كما تقوم بتقييم المركز المالي للمؤسسة طالبة القرض، ورغم أن البنوك بتقديمها لهذه القروض لا تتدخل بنوع المشروع وعمله وأرباحه كما لا تمتلك أي حصة بالمقابل، إلا أن هذه الطريقة تكون محاطة بالعديد من المخاطر، خاصة إن لم تنجح المؤسسة في عملها وخسرت أعمالها، حيث يتعين عليها تسديد مبلغ القرض الذي اقترضته من البنك في كل الأحوال، بالإضافة إلى حق البنك في تسيير أصول الشركة المقترضة للحصول على أموالها في حال فشلها في سداد دينها في الوقت المحدد، ما يشكل هاجس الوقوع في دوامة الديون للشركات التي تكون نسبة المخاطرة فيها عالية.¹

2- التمويل غير المباشر

لا يهدف هذا التمويل إلى ضخ السيولة في رأس مال المؤسسة الناشئة بشكل مباشر، وإنما يقتضي أساساً تخفيض التكاليف التشغيلية الخاصة بها كتسهيل عملية الحصول على المعدات المتخصصة والوسائل الضرورية للعمل بأسعار منخفضة أو تزويدها بخدمات إضافية كال تدريب والتوجيه والاستشارة القانونية وقد يأخذ هذا التمويل شكل ما يسمى بمراكز الابتكار وريادة الأعمال عموماً كحاضنات الأعمال أو مراكز التدريب والاستشارة أو المجمعات التكنولوجية وغيرها، أو يكون في شكل برامج حكومية داعمة ومساعدة تهدف إلى تطوير القطاع الاستثماري بشكل عام. وتختلف هذه البرامج من دولة لأخرى وفقاً للسياسات الانمائية المتبعة، وأهم أشكال التمويل غير المباشر تظهر في:²

-الحوافز الضريبية

تأخذ شكل إعفاءات أو تخفيضات أو خصوم ضريبية على البحث والتطوير بهدف تشجيعه والسماح بتخفيض نفقات الالتزامات الضريبية فيه، ويكون ذلك عادة بنسبة ذات حد أقصى من إجمالي الالتزامات الضريبية، وتشكل التكلفة المالية لهذه الحوافز مسألة هامة ينبغي أن ينظر فيها واضعو السياسات الضريبية. وتستفيد المؤسسات الناشئة عموماً من امتيازات ضريبية في شكل تخفيضات وإعفاءات كإلغاء ضرائب البحث والتطوير وتخفيض الضريبة على رأس

¹ شافية كفاف، معوقات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وإجراء تطوير الآليات والصيغ التمويلية المستحدثة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، المجلد 05/ العدد 01، الجزائر، 2022، ص 1171.

² نوري محمد امين، مرجع سابق، 55.

المال، لكن الاعتماد الكبير لهذه المؤسسات على التمويلات الملائكية أو (السهمية) قد يلغي في كثير من الأحيان هذه الامتيازات، إضافة إلى أن القيود المفروضة عليها في مجال الاستفادة من مخصصات الاستهلاك والنفقات والائتمان الضريبي يمكن أن تزيد من تكلفة رأس المال ومعدلات الضريبة الحدية، ولهذا يجب على واضعي القوانين الضريبية أن يأخذوا بعين الاعتبار هذا النوع من التأثيرات على المؤسسات الناشئة وقد أظهرت الدراسات التجريبية مؤخراً بأن تخفيض الضرائب على أرباح الشركات يزيد من سرعة نمو المؤسسات الناشئة، وعلى العكس فإن زيادتها تؤدي إلى تقليل عدد هذه المؤسسات وتثبط نشاط وحركة رؤوس الأموال المخاطرة.¹

-ضمانات القروض العامة

وهي تلك الضمانات التي تقدمها الدولة من أجل تأمين القروض الممنوحة للمؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والتي تهدف من خلالها إلى تشجيع دعم وإقراض تلك الغير قادرة على الحصول على التمويل بالطرق التقليدية، كونها تواجه مخاطر عالية أو تفتقر إلى ضمانات كافية، أو كونها لا تتوافر على معلومات وافية تسمح للجهات المقرضة بإجراء دراسات الجدوى اللازمة عنها بالشكل الصحيح، ما يجعلها تعزف عن تمويلها، ويشير من خلال دراسة أجروها على 967 مؤسسة ناشئة يابانية استفادت من ضمانات قروض عامة من مؤسسة اليابانية بأن المؤسسات الناشئة التي تلجأ إلى هذا النوع من التمويل تقدم فرص عمل أكبر مقارنة بتلك التي لا تعتمد عليه. أما في دراسة أجريت على المؤسسات الناشئة الإيطالية من قبل أشارت نتائجها إلى أن المؤسسات التي تلجأ إلى ضمانات القروض العامة تكون أصغر سناً وذات قدرات توظيفية أقل مقارنة بتلك التي تلقت تمويلها من رأس المال المخاطر، إضافة إلى أن الحصول على هذا الأخير يقلل من إمكانية لجوئها إلى ضمانات القروض العامة. وقد أكد في دراسة أجراها على 316 إقليمياً في الولايات المتحدة الأمريكية استفادت المشاريع الصغيرة فيها من ضمانات القروض العامة في الفترة ما بين 1993 و2003 والمقدمة ضمن برنامج SBA على أن هناك علاقة إيجابية بين هذا التمويل والنمو الاقتصادي لهذه الأقاليم، فالمناطق التي تتوفر على إمكانات نمو كبيرة تشهد نشاطاً مقاولاتي أكبر ما يسفر بدوره إلى استفادة أكبر من هذه الضمانات.²

¹ نوري محمد أمين، مرجع سابق، ص 55.

² نوري محمد أمين، مرجع سابق، ص 56.

- الإنفاق العام على البحث والتطوير

لا يشكل هذا التمويل على العموم مصدرا مباشرا لتمويل المشاريع، وإنما يظهر في شكل تحالفات بين أصحاب المشاريع والجامعات ومعاهد البحث العامة، والتي تشكل أداة تقليدية لتعزيز الروابط الأساسية في نظم الابتكار الوطنية أو القطاعية التي تدعم الابتكار في صناعات معينة، من خلال تشجيع المشاريع والمؤسسات الناشئة على الابتكار عن طريق توفير الهياكل الأساسية أو المعارف الضرورية أو سوق مضمونة لمنتجاتها، وقد تظهر هذه التحالفات في شكل مجتمعات العلوم والتكنولوجيا، حاضنات الأعمال، مسرعات الأعمال، الهياكل الأساسية الخاصة بالعلم والتكنولوجيا وبالمعلومات والاتصال وعقود المشتريات العامة، والتي من الممكن أن توفر أيضا في بعض الحالات تمويلات وأوجه أخرى من أشكال الدعم غير المباشر وفي هذا المقام لا يسعنا إلا أن نذكر وادي السيليكون الذي جسد أكمل صور هذه التحالفات والذي أطلق عليه اسم الحلزون الثلاثي The Triple Hélix كأكبر عنقود صناعي في العالم احتضن أكثر المؤسسات الناشئة نجاحا، حيث انطلق في شكل هيكل مزدوجة من الشراكات جامعة - صناعة وحكومة - صناعة تضافرت فيما بعد إلى علاقة حلزونية ذات ديناميكية ابتكارية ثلاثية بين الجامعة والحكومة والصناعة هذه العلاقة التي ولدت شركات رأس المال المخاطر، شبكات ملائكة الأعمال، محامي الملكية الفكرية، شركات المحاسبة وغيرها، والتي أصبح ينظر إليها كنظام بيئي للابتكار داعم لمفاهيم ريادة الأعمال التحريرية التي لا ترتبط بقطاع الأعمال فقط، وإنما تلعب فيها الجامعة والحكومة دورا في بالغ الأهمية . وتضفي هذه الهياكل أثارا إيجابية على أداء المؤسسات الناشئة من خلال ما توفره من مشورة مهنية وتوجيه واستراتيجيات لتطوير أعمالها.¹

ثانيا: مصادر تمويل المؤسسات المصغرة

من العوائق التي تواجه المؤسسات المصغرة هي التمويل، لذا عمدت الدولة على توفير برامج الدعم المالي لرفع قدرة المنافسة والاستمرار وهي كالتالي:²

1- التمويل الذاتي

يعبر التمويل الذاتي عن مجمل المصادر التي تتيحها الأموال الداخلية للمؤسسة أثناء نشاطها، وهو ما يعني قدرة المؤسسة على تمويل نفسها من المصادر الداخلية التي تحوزها من دون اللجوء إلى المصادر الخارجية خلال دورة حياتها بعد

¹ نوري محمد أمين، مرجع سابق، ص 57.

² خواني ليلي، شعيب بغداد، الأسس النظرية لهياكل تمويل المؤسسات ومصادر تمويلها. دراسة حالة هياكل دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة تلمسان الجزائر، 2017، ص 60.

مرحلة التأسيس، وهو دليل على حيازتها للوفرة المالية، وهو ما يعتمد عليه المتعاملون معها في وضع الثقة والائتمان فيها، ويتكون أساساً من: الأرباح غير الموزعة، أقساط الإهلاك، والمؤونات.

- الأرباح الغير الموزعة تمثل الفائض المحقق من طرف المؤسسة يتم إذاعة في حسابات يدعى "احتياطي" لتحقيق هدف معين.

- أقساط الإهلاك عبارة عن توزيع ثمن شراء أصل طويل المدى على العمر الإنتاجي للمشروع كآلات والمعدات.
المؤونات تستعمل كاحتياطات لمواجهة الصعوبات المالية التي تتعرض لها المؤسسة.¹

2- التمويل الخارجي :

المؤسسات المصغرة في حالة عدم قدرتها على التمويل الذاتي تلجأ الى مصادر تمويلية خارجية وتتفرع هذه الاخيرة الى:
-التمويل الخارجي المباشر: الشكل القانوني للمؤسسات المصغرة ممثل في شركة التضامن، وشركة ذات مسؤولية محدودة وشركة وحيدة الأسهم ذات مسؤولية محدودة، ويعتبر الائتمان التجاري المصدر الوحيد لتمويلها ويقوم الائتمان التجاري بتمويل الكثير من المؤسسات المصغرة التي تجد صعوبة في الحصول على قروض مصرفية ذات تكلفة منخفضة، وهو تمويل قصير الأجل يقدم للمؤسسات إثر عملية الشراء دون دفع قيمة مشترياتها خلال مدة زمنية قصيرة.

التمويل الخارجي الغير المباشر: المصدر الاساسي للتمويل الخارجي الغير مباشر للمؤسسات المصغرة هي: قروض البنوك والتي تتفرع إلى:

. قروض قصيرة الأجل، مدتها أقل من سنة واحدة وتستعمل لتمويل أنشطة الاستغلال؛
. قروض متوسطة الأجل، مدتها تتراوح من سنتين إلى خمس سنوات حتى سبع سنوات وتستعمل لتمويل بعض العمليات الرأسمالية للمؤسسات؛
. قروض طويلة الأجل التي تتراوح ما بين سبع وعشرون سنة وتمنح للاستثمارات طويلة الأجل كالعقارات.

3-التمويل الغير الرسمي

هو التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، وبعبارة أدق السوق الغير الرسمية للتمويل هي في حقيقتها سوق لا ينظمها القانون، ومصادرها هي:

¹ عبد الحميد لمين، المؤسسات المصغرة ذاتية التمويل في القانون الجزائري المفهوم وتدابير التحفيز، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 07/ العدد 01، جامعة بومرداس الجزائر، 2022، ص145.

- الأسرة والأصدقاء في الغالب يكونون دون فائدة أو فائدة منخفضة، أو يكونون على شكل مشاركة في العائد بنسبة يتفق عليها؛
- مدينا الرهونات يقدمون خدماتهم إلى من يملك أصول عينية مقابل سداد القرض خلال المدة المحددة ويسترد الأصل المرهون؛
- جمعيات تناوب الادخار والائتمان تكون في شكل مجموعة يساهم كل عضو في إجمالي المبلغ وتمنح إلى كل عضو مرة واحدة لتمويل مشروعه في هذا النوع المقرض هو المدخر وتكون القروض بدون فائدة،
- اقراض التجار لزبائنهم بحيث يلتزم المنتج بيع انتاجه كاملا إلى التاجر بعد العملية الانتاجية.
- واللجوء إلى التمويل الغير الرسمي يعود إلى مجموعة من الأسباب هي على النحو التالي:
- تفادي الإجراءات الإدارية التي تتسم بالبيروقراطية؛
- ممارسة الأنشطة بطريقة غير رسمية؛
- وجود قدر كبير من المرونة في أداء العمل؛
- تدنئة تكاليف المعاملات مثل تكاليف الالتزام ودفع الضرائب، وغيرها.

4- التمويل عن طريق مؤسسات رأس المال المخاطر

هو تقنية أو أسلوب لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة مؤسسات تدعى بمؤسسات رأسمال المخاطر بحيث لا تقوم هذه التقنية على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في تمويل المصرفي، بل تقوم على أساس المشاركة، هنا يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، وبذلك فهو يخاطر بأمواله، فهو وسيلة تساعد المؤسسات المصغرة والمتوسطة الجديدة من اجل التوسع في مشاريعها عكس المؤسسات المالية التي تطلب ضمانات.¹

¹ محمد عبد المالك عثمان، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات المصغرة. دراسة حالة ولاية تامنغست، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 13/ العدد 12، جامعة تامنغست الجزائر 2022، ص 66.

المبحث الثالث: علاقة المؤسسات الناشئة والمصغرة بالبنوك التجارية

إن مصادر تمويل المؤسسات محدودة لأنها غير مؤهلة بالنظر إلى قدراتها المالية للاستفادة من الأسواق والمؤسسات المالية بالمعنى الأوسع للكلمة، فمثلا استخدام آليات البورصة بغرض التمويل أمر غير ممكن لهذا النوع من المؤسسات لأنها مجبرة على الإفصاح المسبق لوضعيتها المالية أمام جهات رسمية تقرر درجة قدراتها المالية، لهذا أصبح تمويل البنوك من بين أهم الوسائل في تمويل هذه المؤسسات.¹

المطلب الأول: دور ومساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة

أولا: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الناشئة

يُعتبر التمويل البنكي الشكل التقليدي والمصدر الأساسي لتمويل المؤسسات الناشئة في العديد من الدول، وتتوقف درجة الاعتماد عليه على المركز المالي والائتماني للمؤسسة طالبة القرض، وعلى مردودية أعمالها. فقد تلجأ المؤسسات الناشئة إلى أخذ القروض من البنوك التجارية أو المؤسسات المالية لبدء عملها، ويعتمد هذا النوع من التمويل على الموجودات، حيث أن منح القروض يكون بناءً على قدرة صاحب المشروع على تسديد الدين وتكون مقابل ضمانات موجودات عينية من أصل المشروع أو حتى ضمانات عائدة لصاحب المشروع. وتفرض البنوك قيود على المؤسسات الناشئة وتلزمها بتقديم أسباب طلب القرض والغرض منه وطريقة سداده، كما تقوم بتقييم المركز المالي للمؤسسة طالبة القرض، ورغم أنّ البنوك بتقديمها لهذه القروض لا تتدخل بنوع المشروع وعمله أو أرباحه، كما لا تمتلك أي حصة بالمقابل، إلا أنّ هذه الطريقة تكون محاطة بالعديد من المخاطر، خاصة إن لم تنجح الشركة في عملها وخسرت أعمالها، حيث يتعين عليها تسديد مبلغ القرض الذي اقترضته من البنك في كل الأحوال، بالإضافة إلى حق البنك في تسييل أصول الشركة المقترضة للحصول على أموالها في حال فشلها في سداد دينها في الوقت المحدد، ما يشكل هاجس الوقوع في دوامة الديون للشركات التي تكون نسبة المخاطرة فيها عالية.²

¹ مصطفى بورنان، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11 / العدد 01، الجزائر 2020، ص 141.

² كفاف شافية، معوقات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وإجراءات تطوير الآليات والصيغ التمويلية المستحدثة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05 / العدد 01، جامعة سطيف، الجزائر، 2022، ص 1170.

ثانيا: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات المصغرة الجديدة

تحدد هذه المرحلة باستقرار فكرة إنشاء المؤسسة إلى تجسيدها عبر الواقع وأخذ مكانتها بين مثيلاتها، بعبارة أخرى تشمل هذه الفترة السنوات الأولى التجريبية والانطلاق الفعلي لنشاط المؤسسة، وتعتبر هذه الفترة أصعب فترة يتجاوزها مؤسس المشروع حيث تتوجه الكثير من المؤسسات المصغرة الجديدة في هذه المرحلة نحو البنوك من أجل الحصول على القروض المصرفية، إلا أن البنك في تعامله مع هذه المؤسسات التي هي في مرحلة الإنشاء يكون بكثير من الحذر نتيجة أن خطر تقديم قروض لهذه المؤسسات مرتفع جدا ويرجع سبب و تخوف البنوك من تمويلها إلى عدم التأكد من مردودية المؤسسة في هذه المرحلة، كما ان دراسة البنك تكون عادة على أساس التقديرات فقط، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم قدرة المؤسسة في هذه الفترة على توفير الضمانات التقليدية اللازمة التي تعتبر من أهم متطلبات الحصول على التمويل البنكي.¹

ثالثا: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات المصغرة في مرحلة النمو والتوسع

إذا تجاوزت المؤسسات المصغرة المرحلة الأولى واستطاعت أن تتغلب على مصاعبها سواء كانت مالية أو غيرها، وأديرت بشكل جيد، فإنها تصل إلى هذه المرحلة التي تتسم بنمو سريع لمستوى الإنتاج والمبيعات، مما يسمح لها بالاستقرار في تدفقاتها المالية، والحفاظ على حصتها من المبيعات وتحسينها لمواجهة متطلبات المنافسة التي يفرضها السوق، لذلك تكون في حاجة مستمرة إلى التمويل قصير الأجل، فالبنك وعلى خلاف علاقته مع المؤسسات حديثة النشأة يفضل ربط علاقاته مع المؤسسات التي في طور النمو وذلك نتيجة لوجود معطيات مالية ومحاسبية تكون واقعية، إذ يستطيع البنك تحديد المركز المالي الذي تتمتع به المؤسسة بكل دقة وبالتالي قياس خطر منح القروض الخاصة بدورة الاستغلال.²

المطلب الثاني: التمويل البنكي ومختلف الوسائل التي يوفرها

تعتبر الأسواق المالية مصدرا مهما للتمويل الذي تحتاجه المؤسسات على المدى المتوسط والطويل إلا أن هذه الفرصة غير متاحة في غالبية الأحيان للمؤسسات الناشئة والمصغرة. هذا ما يجعل لجوئها للتمويل البنكي أمرا ضروريا لتلبية

¹ مالحة لوكادر، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون، تخصص قانون التنمية الوطنية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص 71.

² مالحة لوكادر، مرجع سابق، ص 72.

حاجاتها التمويلية المختلفة، لما يقدمه من قروض تتناسب مع حاجيات وخصائص هذه المؤسسات ويمكن أن يتم تصنيفها حسب موضوع استعمالها، نشاطات الاستغلال، الاستثمار، إلى قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.¹

1- قروض الاستغلال : قروض الاستغلال عبارة عن قروض قصيرة الأجل، تسمح بمواجهة ظرف مؤقت. تتراوح مدة هذا النوع من القروض بضعة أيام إلى بضعة شهور ولا تتجاوز السنة الواحدة، تلجأ المؤسسة لهذا النوع إذا أرادت التغطية النسبية لاحتياجات خزيتها وإذا أرادت مواجهة عملية تجارية من زمن محدود. وتصنف إلى صنفين هما القروض العامة والقروض الخاصة:

أ- القروض العامة: سميت بالقروض العامة كونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل معين، وتسمى كذلك بالقروض عن طريق الصندوق، أو قروض الخزينة وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن ذكرها فيما يلي:

➤ **تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيض صعوبات السيولة المؤقتة والقصيرة جدا التي يواجهها الزبون، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، فهي أيضا ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون، حيث يقتطع مبلغ القرض ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا حيث تكثر نفقات الزبون ولا يكفي ما عنده في الخزينة من سيولة لتغطية هذه النفقات، فيقوم البنك حينها بتقديم هذا النوع من القروض.

➤ **الحساب المكشوف:** هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا تصل إلى سنة كاملة، وهو يستعمل لتمويل نشاط المؤسسة وذلك للاستفادة من الظروف التي يتيحها السوق مثل انخفاض سعر سلعة معينة وبالتالي هو تمويل حقيقي لنشاطات يقوم بها الزبون.

➤ **القروض الموسمية:** هي نوع خاص من القروض البنكية وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي، ولا يقوم بتمويل كل التكاليف الناجمة عن هذا النوع من النشاط وإنما يقوم فقط بتمويل جزء من هذه التكاليف ويمنح هذا النوع من القروض لمدة تمتد عادة إلى غاية 9 أشهر.

¹ مصطفى بورنان، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11/ العدد 01، الاغواط الجزائر 2020،

➤ **قروض الربط:** عبارة عن قروض للفترة قصيرة تحقق هدف المستثمر وتجنبه خسائر تأخر نشاطه وهذا النوع من القروض يعوض السيولة المنعدمة أو يمكن أن تكون نتيجة لبعض العوامل.

ب- **القروض الخاصة:** هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول وستتناول أنواعه كما يلي:

➤ **تسيقات على البضائع:** التسيقات على البضائع هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها.

➤ **تسيقات على الصفقات العمومية:** الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة، والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى.

➤ **الخصم التجاري:** هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محل الشخص في الدائنة إلى غاية هذا التاريخ، فالبنك يقوم إذن بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها وتعتبر عملية الخصم قرضاً باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حامل.

2- **قروض الاستثمار :** وهي القروض الموجهة لتمويل تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترة طويلة التي تعتمد عليها المؤسسات من أجل تغطية احتياجاتها من الموارد المالية وتمويل مشاريعها الاستثمارية، حيث نذكر نوعين من التمويل بالقروض هما :

أ- **التمويل بالقروض متوسطة الأجل:** توجه القروض المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي تتجاوز مدة استعمالها 07 سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، حيث لا يجب أن تتجاوز مدة حياة الأصل الممول مدة القرض، ويلاحظ أن من أهم ما يميز هذه القروض هي فترة السداد التي تتراوح بين سنة 0 و01 سنوات إضافة إلى الضمان، حيث أن البنوك وشركات التأمين يتطلب ضماناً يتراوح ب نسبة 31 %، و 21 % من قيمة القرض.

ب- **التمويل بالقروض طويلة الأجل:** القروض طويلة الأجل غالباً ما تفوق مدة استحقاقها 07 سنوات ومن الممكن أن تمتد إلى أكثر من 20 سنة، ويتم تسديد الفوائد بشكل دوري، فيما يتم رد أصل القرض على أقساط متساوية في تواريخ محددة أو يتم سداها مرة واحدة في تاريخ استحقاق متفق عليه، ونظراً لطول مدة استحقاقها ودرجة عدم التأكد

من نجاح المشاريع الاستثمارية الممولة، ترتفع درجة مخاطرة هذه القروض، هذا ما يجعل المقرض يرفع من معدل الفائدة المطلوب على مثل هذا النوع من القروض وكذلك يطالب بضمانات من المقرض لضمان استرجاع المبلغ المقرض في حالة عدم نجاح المشروع، وهذا ما يثقل كاهل المقرض ويجعل من القروض طويلة الأجل مصادر تمويل مكلفة.

المطلب الثالث: عوائق تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الناشئة والمصغرة

أولاً: عوائق تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الناشئة

من الأسباب التي تحول دون تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الناشئة ما يلي:¹

- **نقص الخبرة:** يقصد بها الخبرة في أسس المعاملات البنكية والتي تعتبر أحد سمات المؤسسات الكبيرة وزيادة على ذلك عدم قدرتها على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال وهذا نتيجة لافتقارها للسجلات المحاسبية وبصفة خاصة الكاملة والسليمة الموثوق فيها وهذا النقص في الخبرة الإدارية والتنظيمية للقائمين على هذه المؤسسات.
- **الافتقار لعنصر الثقة:** وذلك في القائمين على هذه المؤسسات، وهو العنصر الأساسي لعدة مؤشرات أهمها جدارة القرض للزبون، والتي تتحدد من خلال القوائم المالية، والطاقة الإنتاجية والسيولة وسمعة القرض للزبون.
- **عدم ملائمة القروض المطلوبة:** حيث عادة تفضل البنوك منح التمويل قصير الأجل وغالبا هذه المؤسسات تطلب قروضا طويلة الأجل لغرض الإنشاء.
- **صعوبة تحضير دراسة الجدوى:** وهذا نظرا لعدم توافر البيانات والمعلومات من جهة، وارتفاع تكلفة إعدادها من جهة أخرى، حيث يعمل الكثير منها في القطاع غير الرسمي وغياب الدفاتر المحاسبية والميزانيات والتصريحات الضريبية مما يزيد من مخاطر التعامل معها، مع العلم أن مؤسسات التمويل تعتمد على هذه الدراسات في منح القرض.
- **محدودية التسويق:** وهذا ما يؤثر على سرعة دوران الأموال المستثمرة في المؤسسة وبالتالي على تسديد القرض.
- **الافتقار إلى السجلات المالية:** تفتقر المؤسسات الناشئة في أغلب الحالات لسجلات مالية كاملة وموثوقا بها نتيجة لعدم الخبرة الإدارية والتنظيمية للقائمين على هذه المشروعات، بالإضافة إلى وجود نسبة كبيرة من المؤسسات الناشئة ضمن قطاع الأعمال غير المنظم (القطاع غير الرسمي) مما يترتب عليه افتقارها إلى الحد الأدنى من المستندات والسجلات والضمانات المطلوبة للتعامل مع البنوك التجارية.

¹ معطا الله هشام، غشي الأمين، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة لدراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة غرداية، الجزائر، 2021، ص، 50.

- ارتفاع نسبة المديونية بالمقارنة بأصول المؤسسة: تعتبر هذه النقطة في غاية الأهمية خاصة عند دراسة حاجة المشروع الحصول على تمويل أثناء التشغيل أو للتوسع حيث لا توفر أصول المشروع الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد لاستمرار العملية الانتاجية، خاصة وأن البنوك تلتزم بنسبة محددة للمديونية مقارنة بحقوق الملكية.

ثانيا: عوائق تمويل البنوك التجارية للمؤسسات المصغرة

من العوائق والصعوبات التي تواجه المؤسسات المصغرة مشكلة التمويل، باعتبار ان اصحاب هذه المشاريع اغلبهم يفتقدون الاموال اللازمة لإنشاء وإدارة مشاريعهم، ومن بين هذه العوائق ما يلي:¹

- ارتفاع سعر الفائدة، كما حصل في الجزائر في النصف الأول من عشرية التسعينات حيث تجاوز ال 20%، الشيء الذي أعاق إنشاء وتطور الشركات، خاصة الصغرى منها. فارتفاع معدل التضخم الذي ساد خلال تلك الفترة، والذي بلغ حوالي 35 % دفع بأسعار الفائدة إلى الارتفاع ولمدة طويلة، حيث لم تصبح موجبة إلا بعد انخفاض معدل التضخم في النصف الثاني من تلك العشرية.

- عدم تخصيص نسبة من القروض الموجهة إلى المؤسسات على المستوى الوطني، من قبل البنوك التجارية، إلى المؤسسات المصغرة، إذ أدت الظروف بهذه الأخيرة إلى الاستفادة بجزء يسير فقط من تلك القروض الإجمالية.

- تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض جعل العديد من المشاريع تموت في المهد لعدم إقدام أصحابها على الاقتراض. كما أن عملية منح القروض تمر بالعديد من المراحل المملة والبيروقراطية، الشيء الذي يجعل المستثمرين يجمعون عن الإقدام لتجسيد مشاريعهم.

- اشتراط ضمانات عقارية أو عينية على القروض قد لا تكون في متناول جميع المستثمرين. إذ تشترط العديد من البنوك المانحة في الجزائر ضمانات على قروضها تتجاوز 150% من المبلغ المقترض.

- عدم تخصيص بنك لتمويل المؤسسات المصغرة دون غيرها يمكن هذا الإجراء من تحسين طرق تمويلها، متابعتها ومعرفة المشاكل عن قرب فتخصيص بنك لهذا النوع من الشركات يعتبر بمثابة العناية بها لتلعب الدور المكلف بها.

¹ جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، ومشاكل تمويلها دراسة حالة المؤسسات المصغرة في سطيف خلال الفترة 1999/2001، ورقة بحثية مقدمة في الدورة التدريبية الدولية (تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية)، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جامعة سطيف، ماي 2003، ص 04.

المطلب الرابع: نماذج ناجحة لمؤسسات ناشئة ومصغرة

أولاً: المؤسسات الناشئة

أ- شركة يسير نموذجاً لنجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعود بؤادر شركة "يسير" كتجربة جزائرية بالكامل الى مؤسسيتها ومطوري برامجها، ويرجع فضل تأسيسها الى الصديقين مهدي يطو ونور الدين طيبي، تعتبر من بين الشركات السبّاقة في استخدام التكنولوجيا المتطورة لتقديم خدمات متنوعة لاسيما في مجال النقل، حيث تم انتخابها في عام 2019 من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي من بين 100 شركة ناشئة عربية والخامسة في المنطقة المغاربية التي تشكل الثروة الصناعية، ومن بين أفضل 12 شركة ناشئة في إفريقيا.¹

تقدم يسير خدمة نقل مبتكرة يمكن استخدامها عن طريق الهاتف الذكي في أي مكان وفي أي وقت حيث تسمح للجميع بحجز سائق والتحرك بأمان وترفع شعار "سائق سعيد، راكب سعيد" وتركز على المبادئ التالية:²

- بساطة الاستخدام: يكفي أن يقوم الزبون بتنزيل التطبيق على هاتفه، أما السائقون فلهيهم نسخة خاصة بهم.
- الخدمة متوفرة دائما وهذا في أي وقت ومكان تغطيه الشركة.
- تقديم أفضل تسعيرة حيث تأخذ بعين الاعتبار كثافة حركة المرور، نوعية الخدمة، المسافة وتوقيت التنقل.
- تقديم خدمة ذات جودة وهذا بتقليص وقت الانتظار بالنسبة للزبون والسائق، تقديم خدمة آمنة وتحسين التواصل بين السائق والزبون.

ب- مؤسسة "تاك غراف" نموذجاً لنجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعتبر مؤسسة "تاك غراف" أحد نماذج نجاح المؤسسات الناشئة بالجزائر، حيث تمكن مؤسسوها من دخول الأسواق العالمية بالاعتماد على أفكار مبتكرة في مجال الاقتصاد الرقمي والخدمات الالكترونية حيث توجت بالمرتبة الأولى في المسابقة الدولية للابتكار اوفيسين إكسبو مراكش مطلع 2020 وتفوقت على نظيراتها الفرنسية والمغربية، وهذا بفضل الابتكار الرقمي الذي سمي بـ Drug labels 0.1 ، ويصدر الجهاز إلى 14 دولة إفريقية وقد تم مؤخرا توقيع عقد باسم الجزائر مع شركة عالمية بدبي لتطوير النسخة الثانية منه Drug labels 0.2 وهذا بغرض تسويقه إلى مختلف دول العالم.

¹ عماروش خديجة ايمان، مزيان امينة، تجربة شركة يسير كنموذج واعد للشركات الناشئة في الجزائر - قراءة تحليلية .. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 12/ العدد 02، جامعة بومرداس الجزائر، 2022، ص 91.

² عماروش خديجة ايمان، مرجع سابق، ص 91.

وتقوم المؤسسة على مبدأ " نطمح لتحقيق حلول ابتكارية باسم الجزائر للعالم كله" حيث لا مكان لاستنزاف الأدمغة أو هجرتها في حين يوجد أفراد مبدعين ومبتكرين، وأشار سامي شقعار أحد مؤسسي "تاك غراف" إلى أن هذا الجهاز يعتمد على التكنولوجيا القائمة على أنترنت الأشياء، الرقمنة والذكاء الاصطناعي ويقدم حلولاً للتقليل والحد من الأخطاء الطبية فيما يخص مجال التخدير، وقد طوره فريق مكون من ستة أعضاء.

كما تلقت المؤسسة عدة عروض من شركات عالمية تطمح للحصول على المنتج، إلا أن المؤسسين أصروا على الابتكار باسم الجزائر، وهو ما يؤكد أن المؤسسة تتبع استراتيجية استثمار التقنية لمعالجة المعارف من خلال استغلالها لمختلف تقنيات الرقمنة والذكاء الاصطناعي في إنتاج هذا المنتج المبتكر لإضافة إلى تركيزها على استراتيجية الابتكار واستراتيجية إدارة أصول المعرفة الصريحة للمؤسسة كونها تعتمد التكنولوجيا القائمة على أنترنت الأشياء.¹

ثانياً: المؤسسات المصغرة

من بين هذه المؤسسات المصغرة الناجحة ما يلي:²

أ- شركة خدير محمد ناشطة في قطاع الزراعة:

قدم السيد خدير محمد ملفه للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية أدرار واستفاد من أرض فلاحية في إطار عقد امتياز، كما استفاد من توجيه ومرافقة من طرف الوكالة، وبعدها استفاد من التمويل من قبل نفس الوكالة بصيغة التمويل الثلاثي استطاع حامل المشروع من تحويل أرض بور إلى مستثمرة فلاحية بامتياز بإنتاجه للقمح الصلب والذرة الصفراء في ظل التحديات والظروف الصعبة.

ب- مخبر تحاليل مراقبة الجودة والنوعية FATILAB :

قامت سيدة من ولاية الوادي حاملة لشهادة مهندس دولة في الاختصاص بتحقيق حلم مشروعها عن طريق الاستفادة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع ولاية الوادي بصيغة التمويل الثلاثي، حيث يتم مراقبة كل مواد التجميل ومواد الصيانة المنزلية والمنتجات الغذائية والفلاحية وكذا تحليل التربة الزراعية ومياه الري والشرب.

¹ نور الهدى سطيفي، وفتيحة بجاوي، استراتيجيات إدارة المعرفة في المؤسسات الناشئة - تجارب بعض المؤسسات الناشئة - الملتقى الوطني الأول حول، التوجه نحو الاستثمار في المؤسسات الناشئة في ظل اقتصاد المعرفة برهان لتحقيق التنمية المستدامة- جامعة ام بواقي الجزائر، 2022، ص 230.

² عطية امال، مداخلة بعنوان، المؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة كمحرك للتنمية المحلية، مخبر الدراسات والتنمية المستدامة، جامعة العرب تبسي تبسة الجزائر، 2022، ص 9.

ج- شركة نذير المكي لنجارة الألمنيوم:

شاب مثال للطموح والنجاح حاصل على شهادة التكوين المهني والتمهين تقدم إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع الوادي التي رافقته ومولت مشروعه، وقد كانت له عدة مشاركات في المعارض، وتلقى عدة دعوات من طرف القنوات التلفزيونية.

خلاصة الفصل

من خلال ما تقدم يمكن القول أن المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول حيث أصبح الاهتمام بها أمراً ضرورياً لما لها من أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني، إذ أنها تساهم من الناحية الاقتصادية في تحقيق التنمية بينما من الناحية الاجتماعية تؤدي إلى التقليل من حدة البطالة.

إلا أن المؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة خاصة، عادة ما تعاني من قصور وعوائق على مختلف المستويات لذلك فهي تحتاج بشكل دائم إلى المتابعة والرعاية في مختلف مراحل إنشائها، ولهذا تلجأ هذه المؤسسات إلى مصادر تمويلية مختلفة من بينها القروض البنكية التي تعتبر المصدر الخارجي لتمويل هذه المؤسسات، على الرغم من صعوبة تمويلها من هذا المصدر لافتقار هذه المؤسسات على الضمانات المطلوبة، ولهذا تتدخل معظم الدول باستحداث أجهزة مرافقة وهيئات دعم هذه المؤسسات في مختلف جوانبها.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري . وكالة الطارف .

تمهيد:

يشغل بنك القرض الشعبي الجزائري مكانة هامة داخل النظام البنكي الذي يعد من أكثر البنوك انتشارا على مستوى الوطن، إذ يقوم بتمويل العديد من المؤسسات والمشاريع وغيرها بشرط توفير جميع الضمانات التي يطلبها البنك من اجل ضمان استرجاع القروض، ولهذا قصد استكمال الدراسة النظرية قمنا بالدراسة الميدانية في وكالة الطارف لمعرفة مدى مساهمته في تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة، وعليه فقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: نظرة عامة على بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطارف -

المبحث الثاني: دور بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف في تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة.

المبحث الأول: نظرة عامة على بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)

يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري من البنوك التجارية، حيث قطع شوطا كبيرا منذ نشأته إلى وقتنا الحالي، وعرف تغيرات وتطورات مهمة فسعى إلى توسيع تعاملاته الخارجية بزيادة علاقاته مع البنوك والعمل على زيادة التدفق والاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: لمحة عن بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)

أولا: نشأة القرض الشعبي الجزائري:

أنشأ القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم رقم 336-66 بتاريخ 26/12/1966 والمرسوم 67-68 بتاريخ 1967/5/11، برأس مال يقدر ب 150 مليون دينار جزائري، ويعد ثاني بنك جزائري من بين النشأة، تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر (وهران - عنابة - قسنطينة)، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي والمؤسسة الفرنسية للقرض والبنك وأخيرا البنك المختلط (الجزائر - مصر) .

وبعد قانون استقلالية المؤسسات في 1988 أصبح بنك القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية تجارية ذات أسهم، والتي يعود رأس مالها بالكامل للدولة، ومنذ 1996 أصبحت البنوك التجارية ومن بينها بنك القرض الشعبي الجزائري CPA تحت وصاية الوزارة المالية، ويقدر رأس مالها الحالي ب 48 مليار دج.

بنك القرض الشعبي الجزائري CPA متفتح على النشاط الاقتصادي بصفة عامة وخاصة على مستوى المؤسسات الاقتصادية المختلفة، حيث أصبح يمنح القروض المتوسطة ابتداء من سنة 1971 وتبعاً لمبدأ التخصص البنكي، يتكفل بنك القرض الشعبي الجزائري CPA بالقروض للقطاع الحرفي: "الفنادق والقطاع السياحي والقطاع الصحي والأدوية، وكذلك قطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية والمهنية".¹

ثانيا: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري:

يعتبر القرض الشعبي الجزائري بنك إيداع يتلقى الودائع ويتعامل مصرفيا مع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على سواء ومهمته الأساسية هي ترقية وتنمية الصناعات اليدوية والفندقة والسياحة والصيد وبعض النشاطات الملحقة وكذلك التعاونيات الفلاحية للإنتاج والتوزيع وخدمات والمؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة والناشئة أيا كانت طبيعتها بما فيها تلك المسيرة ذاتها والمهن الحرة والجماعات المحلية يمنحها قروض وإعانات وكذلك قدماء المجاهدين وأعضاء الجيش الوطني تقدم لهم قروضا متوسطة وطويلة الأجل قصد إنشاء مؤسسات تجارية حرفية.

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري . وكالة الطارف .

ثالثا: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري:

يتكون الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري من:¹

- رئاسة المديرية العامة

- رئاسة الفرقة هي هيئة استشارة تعمل لدى رئيس المديرية العامة.

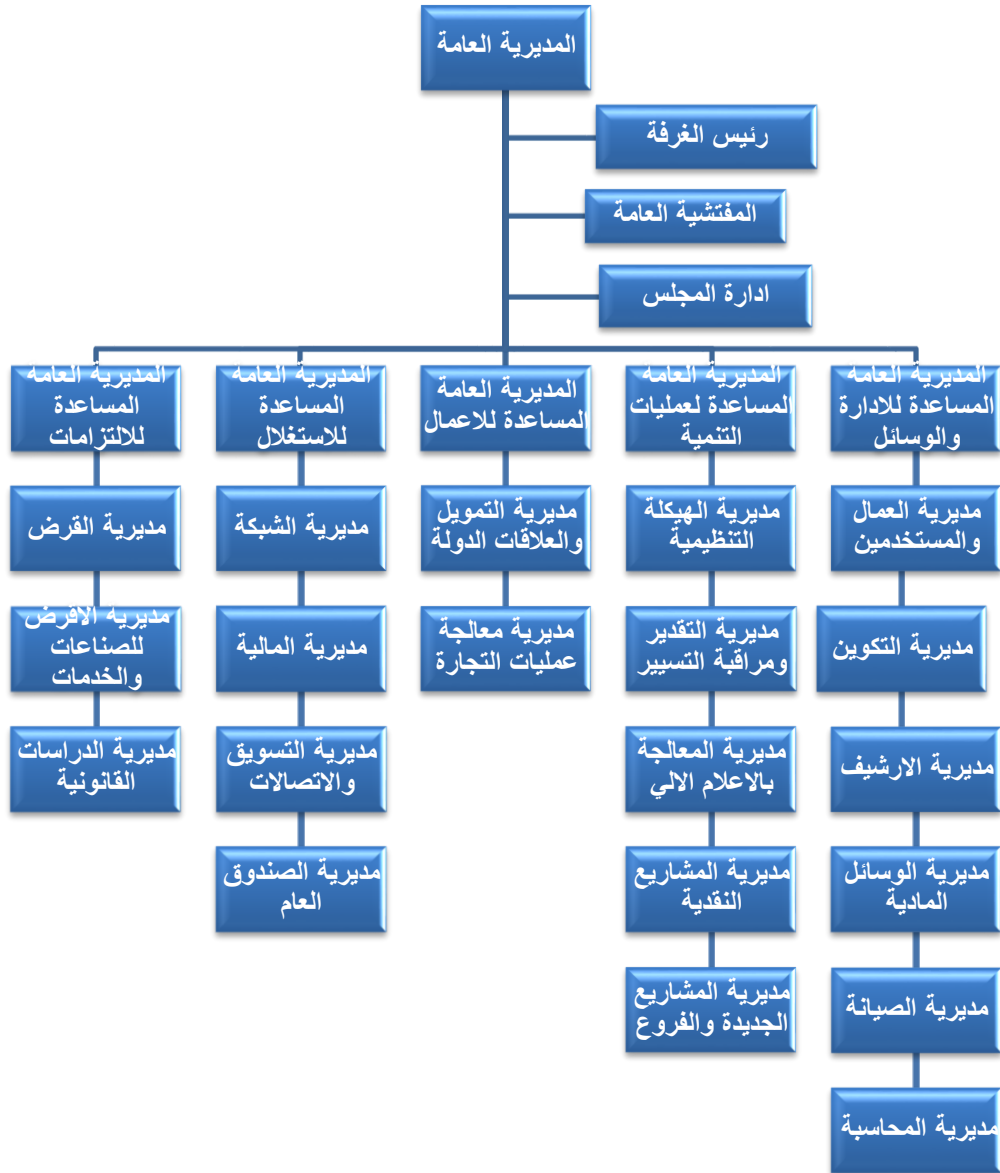
- المفتشية العامة تقوم بالمراقبة الداخلية اتجاه هياكل البنك بمراعاة احترام الإجراءات والأوامر، وتقوم بتقديم مختلف

عمليات المراقبة الهرمية والوظيفية المعمول بها من طرف مراكز المسؤولية.

- خلية المجلس : تقوم بتطوير طرق قياس درجة الفعالية وامن الدوائر ومعالجة المعلومات، العمليات والقرارات

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري . وكالة الطارف .

الشكل رقم (1.2): الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف.

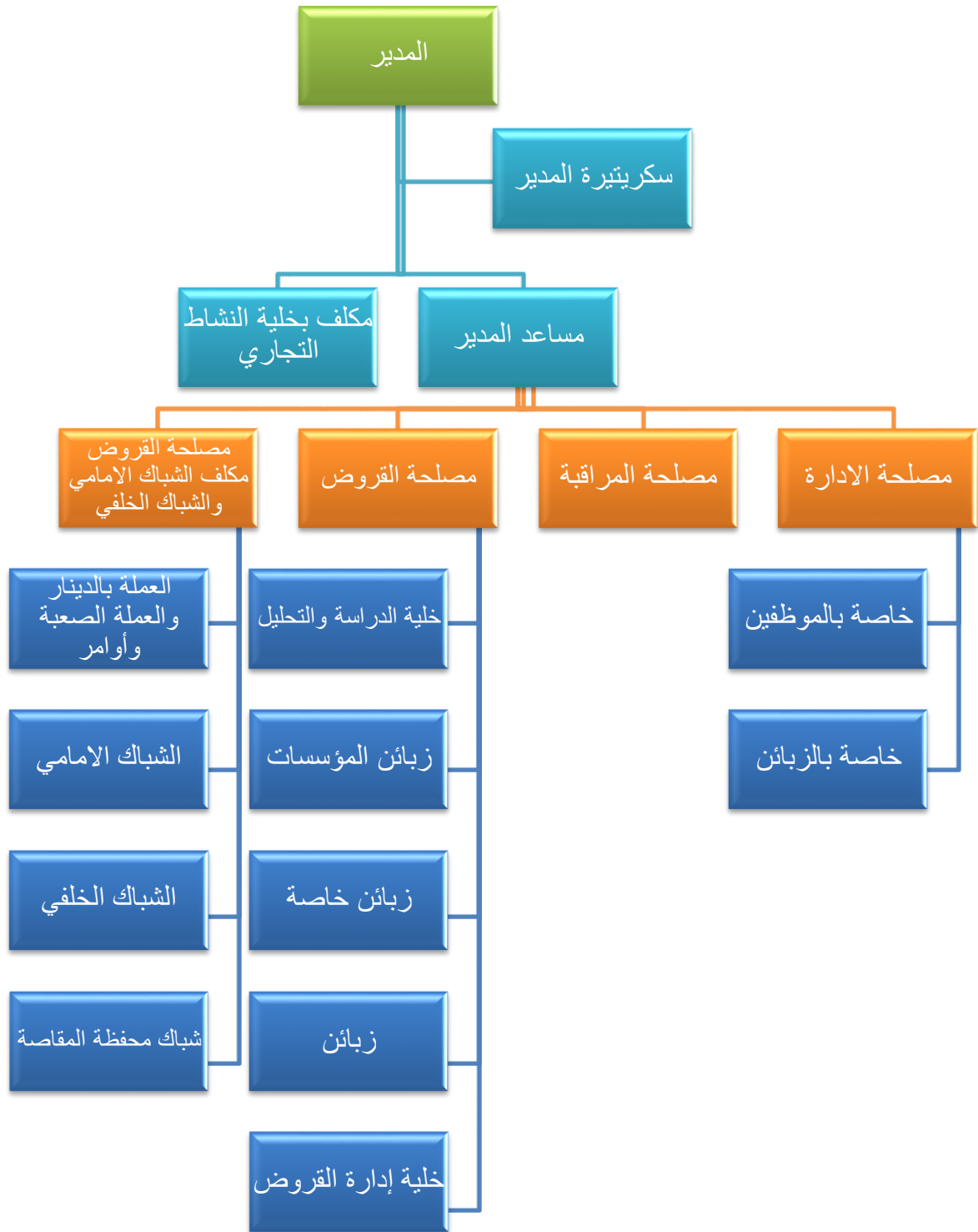
المطلب الثاني: وكالة القرض الشعبي الجزائري - الطارف 213 -

أولاً: التعريف بوكالة القرض الشعبي الجزائري (الطارف 213)

تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري رقم 213 في 1991 كواحدة من الوكالات التابعة للمديرية الجهوية بعنابة، وتحتل الوكالة موقعا استراتيجيا في وسط ولاية الطارف بجانب شركة التأمين ومقابل مديرية الشؤون الدينية والأوقاف، حيث ساهم الموقع الجغرافي للوكالة في تسهيل التعامل المباشر مع الزبائن الحاليين واستقطاب آخرين جدد من خلال ما تعرضه هذه الوكالة من خدمات وحسن المعاملة من طرف موظفيها، والذي يبلغ عددهم 15 موظف موزعين على مختلف مصالح الوكالة كل حسب طبيعة عمله وتخصصه.¹

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري . وكالة الطارف مصلحة القروض.

الشكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف (213)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف.

ثانيا: المصالح الموجودة بالوكالة البنكية للقرض الشعبي الجزائري (الطارف 213):

تعمل الوكالة البنكية وفق ما يخططه البنك من سياسة عامة، وذلك في إطار تخفيف الأعباء وزيادة الموارد بالنسبة للبنك، كما يمكن اعتبار الوكالة مركزا للدراسات لأنه بموجب موقعها القريب من الزبائن يتم بها إحصاء عدد ونوع الخدمات التي يطلبها المتعامل وهذه الوظائف لا يمكن القيام بها إلى بتوفر مسؤولين ذوي كفاءة على مستوى الوكالة وهم: ¹

1- مدير الوكالة : يعتبر مدير البنك المسؤول الأول عن تسيير ومراقبة مجمل النشاطات، يمارس السلطة النظامية على مجمل الأشخاص ويعتبر أيضا المسؤول الأول عن النتائج المحققة على مستوى وكالته ويتمتع بالصالحية التالية:

- تمثيل الوكالة على المستوى المحلي، وتنسيق متابعة النشاط على مستوى الوكالة.
- تطبيق القواعد المنظمة لمجال نشاطه ومعرفة أمن محيطه الاقتصادي، وهذا من أجل جلب أكبر عدد من الزبائن والأموال والمشاريع.

- التوجيه والمراقبة والتقرير في مجال الإقراض والخصم والمعالجة البنكية.
- تسيير الخزينة والتكوين المستمر للموظفين التوقيع على ما يجب التوقيع عليه من الوثائق والصكوك لتكون لها المصدقية أمام المؤسسات الإدارية والقضائية.

2- نائب المدير : تأتي مسؤولية نائب المدير مباشرة بعد المدير ويعمل من أجل نيابته في كل الأعمال في حالة غيابه ومساعدته في إتمامه لوظائفه.

3- سكرتيرة المدير : تساعد المدير في تلقي المكالمات الهاتفية وتثبيت المواعيد واستقبال البريد وتسجيله وتوزيعه على مختلف مصالح البنك.

4- مسؤول المصلحة : إن مسؤول المصلحة يعمل على مستوى تقني وهو المسؤول الأول على نشاط مصلحة من أجل رفع فعالية الوكالة وتسهيل عملية تسييرها ثم تقسيمها على المصالح التالية:

4-1- مصلحة الإدارة : وهي المصلحة التي تقوم على الموظفين والزبائن.

(أ) بالنسبة للموظفين: تتمثل مهامها في:

- وضع ملفات خاصة بكل موظف في البنك.

- التأمين على الموظفين.

- فاتورة الأجور أو وثيقة الأجور.

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري . وكالة الطارف مصلحة القروض.

- إعطاء الوثائق اللازمة من أجل أخذ العطل سواء كانت مرضية أو غيرها.
 - حل المشاكل المتعلقة بالموظف داخل البنك.
 - التكفل بالعمال الجدد.
 - (ب) بالنسبة للزبائن: تتمثل مهامها في:
 - مراجعة الملفات الخاصة بالزبائن.
 - فتح حسابات للزبائن على مختلف أنواعها.
 - فتح حسابات خاصة للتوفير، للسكن، للتجارة... الخ.
 - وضع اليد على مال المدين.
 - حجز الأموال في الحسابات.
 - وفي حالة وجود ديون على صاحب الحسابات بعد الحصول على الوثائق سواء كانت من البنك أو من بنك آخر أو من عند المحكمة أو قابض الضرائب... الخ.
 - في حالة وفاة صاحب الحساب يرسل للورثة وثيقة من أجل تقسيم ما وجد في الحساب بينهم.
 - في حالة فقدان الشيك، دفتر أو صك يمنع تسديد هذا الصك، وهذا بأمر من المدير ويكون كوقع عليه.
 - وضع وكالات خاصة لصاحب الحساب إن أراد ذلك.
 - ولكن لم يبقى هذا الجزء من المصلحة أي الخاص بالزبائن تابع للمصلحة الإدارية وإنما تابع للصندوق.
- 4-2 مصلحة المراقبة:** تعمل مصلحة المراقبة على:
- تركيب وإرسال اليوميات المحاسبية بعد المراجعة.
 - التأكد من أن العمليات المسجلة قد تم تحقيقها فعلا، وإنما لا تتعارض مع قانون البنك.
 - التأكد من التوقعات والتأشيرات للوثائق المحاسبية.
 - المراقبة اليومية للحسابات المدينة.
 - التأكد من تحويل الخزينة إلى المديرية العامة.
 - التأكد من دفع الرسوم والضرائب منها. (TVA)
- 4-3 مصلحة الإقراض:** تعمل مصلحة الإقراض على ما يلي:
- فتح ملفات الإقراض ودراسة وتقدير أخطاؤها.
 - تحديد نوع القروض والخطوط المتاحة للإقراض.

- ضمان تحصيل الديون المتنازع في شأنها.
- إرسال الطلبات إلى بنك الجزائر وإعلام الزبائن بالقرار النهائي (حالة القروض الكبيرة).
- استقبال الضمانات المقدمة من المستفيد من القرض.
- مساعدة الزبائن على اختيار الطرق المثلى لتمويل مشاريعهم.
- 4-4 المصلحة الخارجية:** تتمثل أهم وظائف هذه المصلحة فيما يلي:
- فتح وتصفية ملفات التوطين للاستيراد والتصدير.
- تسيير العقود ومنح الضمانات (التصدير القبول المؤقت).
- فتح الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي.
- التحويل والتحصيل الحر.
- متابعة وتحويل تغيير العملة.
- متابعة عملية تحويل العملة الصعبة وتوظيفها بالنسبة للأشخاص الذين يخرجون خارج الوطن.
- 4-5 مصلحة الصندوق:** بالدينار أو العملة الصعبة وتنقسم إلى قسمين :
- أ- قسم الشباك الأمامي:** يعمل على:
 - استقبال الزبائن مباشرة وإعلامهم، وتحويل أموالهم.
 - دفع المستحقات على أساس الشيكات أو دفاتر الادخار وتحصيل الإبداعات سواء بالعملة المحلية أو الصعبة.
 - القيام بعمليات الصرف والتحويل.
 - إنجاز العمليات الخاصة بالوكالات الأخرى أو بسندات الضمان.
 - استقبال أوامر الزبائن.
- ب- قسم الشباك الخلفي:** وهو يعمل على:
 - فتح الحسابات والقيام بعمليات الترسيد.
 - القيام بعمليات خاصة بالتحصيل والتحويل وسندات الخزينة .
- **الشباك:** وهو الذي يتم على مستواه معرفة المبلغ الموجود في الحساب والحصول على المبلغ المراد الحصول عليه وفقا لما هو في الحساب وهو نوعان:
 - بالدينار الجزائري خاص بالموظفين في المؤسسات العمومية والمالية وكذا التجار.
 - بالعملة الصعبة خاص بأصحاب المعاشات المعطاة من الدولة التي كانوا يعملون بها.

- الحفظة: تكون المعاملة في هذا الفرع بالأوراق فقط.
 - الحصول على شيكات مصادق عليها.
 - إعطاء شيكات لبنوك ومؤسسات مالية لإيداع مبالغها في حساباتهم الخاصة.
 - أمر بالتحويل.
 - المقاصة: تكون هذا بالحصول على شيكات لبنوك أخرى من زبائن البنك وتحويلها للبنك المركزي وعلى مستواه تحدث مقاصة المبلغ لحساب البنك، وفي هذا الفرع تكون المعاملات ورقية داخل البنك ومالية بين البنك المركزي والبنك.
- المطلب الثالث: مهام وأهداف وكالة القرض الشعبي الجزائري (الطارف 213)**
- أولاً: مهام وكالة القرض الشعبي الجزائري (الطارف 213)**
- تتمثل مهام بنك القرض الشعبي الجزائري فيما يلي:¹
- تقديم قروض للحرفيين والفنادق وقطاع السياحة والصيد والتعاونيات غير الزراعية، والمؤسسات الناشئة أيا كان نوعها مخابر مثلاً وكذلك تقديم قروض لأصحاب المهن الحرة وقطاع الري والمياه.
 - جمع الودائع وتحويل العملات.
 - تقديم القروض والسلفيات لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية وتمويل المشتريات الدولية الولاية البلدية والشركات الوطنية.
 - القيام بعملية البناء والتشييد من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل.
 - تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة.
 - تأمين الترقيات الخاصة بمنح القروض وجلب الودائع.
 - تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- فالقرض الشعبي الجزائري يتعامل في العمليات المصرفية مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين فيتلقى الودائع من عملائه تحت الطلب والأجل كذلك جزء من موارده من احتياطات وحسابات لدى الخزينة العامة والبنك المركزي بالإضافة إلى ما تجليه في السوق النقدية.

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري . وكالة الطارف مصلحة القروض.

ثانيا: أهداف وكالة القرض الشعبي الجزائري (الطارف 213)

تتمثل أهدافه فيما يلي¹:

- التسيير المحكم للموارد البشرية وتقديم الوسائل المادية والتقنية حسب الاحتياجات.
- التسيير الديناميكي لخزينة البنك.
- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من اجل ضمان التحويلات الأزمة.
- التوسيع في القروض وكذا التسيير المحكم للمديونية الخارجية.
- التوسيع عن طريق خلق فروع جديدة من اجل التقرب من الزبائن.
- التطوير التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير وكذا التسوية.
- تقوية التقديرات ومراقبة التسيير على مستوى مختلف المراكز.

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري . وكالة الطارف مصلحة القروض.

المبحث الثاني: دور بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف في تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة

سيتضمن هذا المبحث الآليات والإجراءات التي تتبعها الوكالة في تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة وكذا أنواع القروض الموجودة على مستوى الوكالة، كما سيشمل دراسة لعدد القروض الممنوحة للمؤسسات الناشئة والمصغرة مع تسليط الضوء على قرض ممول من طرف الوكالة.

المطلب الأول: آليات تمويل بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف للمؤسسات الناشئة والمصغرة

سنتركز في هذا المطلب إلى عرض الآليات التي يتبعها بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف في عملية التمويل.

أولاً: أنواع القروض المقدمة من طرف الوكالة:

يقدم بنك القرض الشعبي الجزائري عدة أنواع مختلفة من القروض الموجهة لتمويل احتياجات ومتطلبات المؤسسات المختلفة، وتتمثل القروض التي تقدمها الوكالة في:

1-قروض الاستغلال

هي تلك القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال والتي لا تتجاوز مدتها في أغلب الأحيان 12 شهرا وتنقسم إلى:¹

أ-قروض الصندوق:

- تسهيلات الصندوق: يعتبر تسهيل الصندوق خط قرض يمتد إلى سنة وللمؤسسة حق الاستفادة منه لمدة 15 يوم كل شهر بمعنى انه خلال شهر يجب أن يتحول حساب المؤسسة إلى مدين تم يعود دائما، ليعود ويسحب قيمة القرض في الشهر الموالي وهذا خلال سنة، حيث يتراوح سعر الفائدة الذي يفرضه بنك القرض الشعبي -وكالة الطارف على تسهيلات الصندوق بين 9% و9.75%.

¹ معلومات مقدمة من مقابلة موطن داخل البنك مصلحة القروض، يوم 2025/02/11، على الساعة 11.00.

- **السحب على المكشوف** : يعني المبلغ الذي يسمح البنك للمستفيد بسحبه بما يفوق رصيد حسابه الجاري بمقابل فائدة على الزبون خلال الفترة المحددة للاقتراض، ويستعمل هذا النوع من القروض لتمويل الدورة الاستغلالية الطويلة نسبيا أي لا تتجاوز 9 اشهر.

- **قروض الموسم** : هي قروض تمنح للعملاء الذين تتميز أنشطتهم بالموسمية لتمويل نشاطات موسمية التي تمارسها الكثير من المؤسسات وتلجأ إليها لمواجهة تكاليف المواد الأولية والتخزين والنقل ، وتصل مدته إلى سنة وسعر الفائدة هو الآخر يتراوح من 9% و 75.9%.

-**تسبيق على وضعية المشروع**: يمنح البنك هذه القروض على المشروعات قيد التنفيذ بمعنى انه تم إنجاز جزء منها ويحتاج صاحب المشروع إلى سيولة ليواصل إنشاء المشروع، وعليه يحضر وثيقة تبين ما تم إنجازه، ويجب أن توقع هذه الوثيقة من قبل كل من صاحب المشروع والمهندس المحاسب المكلف بالتسديد وتبلغ قيمة هذا القرض 80% كحد أقصى من قيمة ما تم إنجازه من المشروع، أما في حالة ما إذا لم يوقع عليها المهندس فان القرض يعتبر خطيرا، ويمنحه البنك إذا كان العميل معروف لدى البنك، ولكن قيمة القرض تكون اقل من قيمته في الحالة السابقة.

ب- القروض عن طريق بالإمضاء

إن القرض بالتوقيع أو الالتزام لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من البنك إلى الزبون وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك في هذا النوع من القروض لا يعطي نقودا، ولكن يعطي ثقة فقط ويكون مضطرا إلى إعطاء نقودا إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته، وتعتبر من أكثر القروض المتعامل بها حاليا في البنوك ويمكن أن نميز ثلاثة أشكال رئيسية للقرض بالتوقيع هي:

- **الضمان الاحتياطي**: عبارة عن التزام يمنحه البنك، يضمن بموجبه تنفيذ التزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية، وعليه فان الضمان الاحتياطي عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، وقد يكون الضمان شرطيا عندما يحدد البنك شروطا معينة لتنفيذ الالتزام وقد يكون لا شرطيا إذا لم يحدد أي شروط لتنفيذ الالتزام.

- **الكفالة**: هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين (الزبون) في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، وتحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها، ويستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقته مع الجمارك وإدارة الضرائب وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية .

-القبول: يقدم البنك في هذا النوع من القروض توقيعه وضمانات هو يضعها تحت تصرف عميله لتمكين هذا الأخير من الحصول على الأموال التي يحتاج إليها من جهة أخرى، كما يمكن للعميل سحب كمبيالة قابلة للتحويل من أي بنك آخر وبعبارة أخرى فان البنك يؤدي هذه الخدمة للزبون لا يمنحه المال وانما التوقيع، ويقتصر هذا الاعتماد على العمليات الكبيرة للشركات الكبرى وتميز نوعين من القبول من أجل ضمان قدرة الوفاء للزبون، القبول الذي يمنح للزبون من أجل حصوله على مساعدة من طرف بنك آخر .

2- قروض الاستثمار

هي قروض متوسطة او طويلة الاجل، مدتها تفوق السنة وتضم الأنواع في إطار تدابير الدعم التالية:

أ-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM":

تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، تعد هذه الوكالة من بين أهم الأجهزة التي تم استحداثها بهدف تطوير المهن والحرف التقليدية لاحتواء القطاع غير الرسمي وتحقيق التوازن الجهوي بين المدن والمناطق الأخرى، وكذا المحافظة على مختلف الأنشطة والصناعات التقليدية من الاندثار وتطويرها لمساهمتها في خلق القيمة المضافة.¹

وتتمثل مهامها الأساسية في: ²

- تسيير الجهاز القرض المصغر وفق التشريع و التنظيم المعمول بهما؛

-دعم و نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم؛

-منح سلف بدون فوائد؛

- بلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم؛

- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة؛

¹ طلحي سماح، دور الأجهزة المرافقة في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، الجزائر 2016 ص 305.

² تم الاطلاع عليه يوم 2025/02/21. <https://www.angem.dz/>

- مساعدة المستفيدين، عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

ب-الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE:

هي هيئة حكومية ذات طابع خاص، موضوعة تحت وصاية وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، تتكفل الوكالة بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى مرافقة الشباب ذوي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج الخدمات والسلع، قصد خلق الثروة ومناصب عمل. ويحدد المبلغ الأقصى للاستثمار بعشرة ملايين دينار جزائري "10.000.000 دج" سواء في مرحلة الإنشاء أو التوسيع.¹

ومن المهام الموكلة إليها أنها:²

- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم؛
- تعد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتعيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية؛
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تسهر على عصرنه وتقييم عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها؛
- تعمل على عصرنه ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة وتكوين الإطار.

¹ <https://www.nesda.dz/ar/ar-about-us/>، 2025/02/23 تم الاطلاع عليه يوم

² معلومات مقدمة من مقابلة مع موطر داخل البنك مصلحة القروض، يوم 2025/02/19، على الساعة 14.00.

ج- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

منذ تاريخ إنشائه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي) تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية .

لقد قام الصندوق بمجهودات معتبرة في مجال التقليل من حجم البطالة ودعم الاستثمار، ومساعدة الأفراد والمؤسسات على العمل الحر والنجاح، وفيما يلي بعض ما قدمه هذا الصندوق:

انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل، والمساعدة على العمل الحر، تحت رعاية مستخدمين تم توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين-منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن، بهذا تم تسجيل النتائج الآتية:

أكثر من 11.583 بطالا تم تكوينهم من طرف المستشارين -المنشطين في مجال تقنيات البحث عن الشغل؛

أكثر من 2.311 بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسساتهم المصغرة؛

أكثر من 12.780 بطالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية؛

منذ سنة 2004، وتقلص عدد المسجلين في نظام التأمين عن البطالة، ثم تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع والمؤسسات المدججة في إجراءات ترقية التشغيل.

-دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) وخمسين (50) سنة : في إطار مخطط التنمية الاقتصادية و تطبيق برنامج رئيس الجمهورية، الخاص بمحاربة البطالة وعدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة انطلاقا من سنة 2004 أولويا ، على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين (35) و خمسين (50) سنة، لغاية شهر جوان 2010.

- جهاز دعم إحداه وتوسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة : ابتداء من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج، وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين¹.

¹ تم الاطلاع عليه بتاريخ https://www.cnac.dz/site_cnac_new/web%20pages/ar/AR_PresentationCNAC.aspx .2025/02/23

- يتدخل بنك القرض الشعبي الجزائري في عملية التمويل الثلاثي كالتالي :

جدول رقم (1-2): هيكل التمويل الثلاثي في (ANGEM، ANADE، CNAC)

المستوى	مساهمة الوكالة	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	مبلغ الاستثمار (دج)
ANGEM				
الأول	29%	1%	70%	لا يتجاوز 1.000.000 دج
ANADE				
الأول	25%	5%	70%	قاربة 10.000.000 دج
الثاني	15%	15%	70%	قاربة 10.000.000 دج
CNAC				
الأول	29%	1%	70%	لا يتجاوز 5.000.000 دج
الثاني	28%	2%	70%	من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معلومات البنك

3- الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة

بعد إنشاء وزارة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، ووضع إطار قانوني يحدد وضعية المؤسسة الناشئة والمزايا الممنوحة لهذا النوع من المؤسسات، تم الإطلاق الرسمي لصندوق تمويل المؤسسات الناشئة، في 03 سبتمبر 2020 خلال المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة " الجيريا ديسرابل 2020 " الذي احتضنه المركز الدولي للمؤتمرات بالجزائر العاصمة، انعقد بمشاركة أكثر من 1000 مشارك من مؤسسات ناشئة وحاضنات وممثلي هيئات حكومية ومالية ورجال أعمال وخبراء وممثلي جمعيات وجامعات ومراكز البحث.¹

حيث يهدف هذا الصندوق الى دعم نمو الشركات الناشئة في الجزائر وتوفير الدعم المالي والاستراتيجي والتقني الذي تحتاجه، اضافة الى تشجيع ريادة الاعمال وتعزيز الاقتصاد المعرفي في البلاد.²

تشارك الصندوق 6 بنوك (CPA ،BDL ،BEA ،BNA ،CNEP ،BADR)، كما عزز الصندوق قدراته التمويلية بموجب اتفاقية مع الخزينة العمومية، بحيث يمكن للصندوق تقديم مبلغ 150 مليون دج (15 مليار) سنتيم كحد أقصى، بحيث يقدم ثلاث إمكانيات تمويلية حسب نوعية المؤسسات الناشئة:

- تمويل إلى غاية 5 مليون دج (500 مليون سنتيم) كحد أقصى للشركات الأولية في بدايتها.
- تمويل إلى غاية 20 مليون دج (2 مليار سنتيم) بالنسبة للشركات الموجودة حاليا في السوق.
- تمويل إلى غاية 150 مليون دج بالنسبة للشركات الناضجة .

للحصول على التمويل من هذا الصندوق يستلزم توفر مجموعة من الشروط من بينها:

- الحصول على علامة مؤسسة ناشئة من اللجنة الوطنية المكلفة بذلك، الا أن الحصول على هذه العلامة لا يعني بالضرورة الحصول على تمويل³.

¹ عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة - دراسة في قرار انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، حوليات بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 01، جامعة الطاهري محمد بشار، الجزائر، 2021، ص 43.

² تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/03/22، <https://moukawil.dz/knowledgebase/asf/>

³ تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/04/02 <https://startup.dz/asf/>

- عند تقديم طلب للحصول على علامة مؤسسة ناشئة يشترط تقديم نسخة من القانون الأساسي للشركة ما يعني استبعاد الشخص الطبيعي من انشاء مؤسسة ناشئة وهو ما يعتبر قيد يعيق وتيرة انشاء المؤسسات الناشئة، أي بمعنى آخر الفصل بين الابتكار الذي تمنح علامته للأشخاص الطبيعيين وبين المؤسسات الناشئة التي تقوم أساسا على الابتكار.

- عند تقديم طلب للحصول على علامة مؤسسة ناشئة يشترط تقديم نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي، في حين أنه ليس بالضرورة أن تأخذ المؤسسات الناشئة الطابع التجاري في جميع الحالات.¹

قام الصندوق خلال سنة 2022 بتمويل 80 مؤسسة ناشئة متحصلة على علامة "مشروع مبتكر" وعلامة شركة ناشئة "25"، رغم ذلك يبقى الرقم متواضعا .

ثانيا: خطوات التمويل

تمر عملية التمويل بعدة مراحل كما يلي:²

1-مرحلة تقديم الطلب:

يتقدم طالب القرض الى البنك مصحوبا بملف طلب القرض.

2- مرحلة تحديد وضعية المقرض المالية والاقتصادية :

تتم في هذه المرحلة الدراسة المالية والاقتصادية والتقنية لملف القرض بناء على ما تجمع لدى البنك من معلومات عن العميل وعن البيانات المالية والمحاسبية التي قدمها.

3-مرحلة الدراسة الائتمانية للقرض:

في هذه المرحلة تبدأ دراسة طلب العميل، دراسة ذات شقين مالي واقتصادي، من خلال تحليل المعطيات المالية المتوفرة ضمن القوائم المالية التي قدمها العميل دون إهمال المعطيات الاقتصادية، هذا يعني دراسة العوامل المؤثرة والتي قد تساعد في تسير او تعسير عملية إعادة سداد القرض واسترداده.

¹ سمية لرقط، تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر رؤية تقييمية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر 2023، ص 494.

² معلومات مقدمة من مقابلة مع موطن داخل البنك مصلحة القروض، يوم 2025/02/19، على الساعة 14.00.

4-مرحلة التفاوض مع العميل:

ستتضح تصورات من البدائل المختلفة الممكن التفاوض عليها لمقابلة احتياجات العميل وظروفه واحتياجات البنك وظروفه، ذلك بناء على ما تسفر عليه الدراسات المالية والاقتصادية لطلب العميل، ويتم التفاوض معه على شروط العقد وتتحدد فلسفة العقد على أساس "أنا اكسب وانت تكسب" وليس أساس "أنا اكسب وانت تخسر" ويتم التفاوض مع العميل لتحديد مبلغ القرض ومدته، الضمان المقدم وسعر الفائدة.

5-مرحلة اتخاذ القرار:

هنا تكون المرحلة الأخيرة في قرار البنك بتقديم القرض او رفضه، أما الملفات التابعة لوكالات الدعم (ANGEM.CNAC.ANADE) فيقوم طالب القرض بإيداع ملفه لدى الوكالات وعند قبوله يتم تحويل الملف الى البنك بعد الاشتراك في صندوق ضمان القروض وذلك للحصول على موافقة مبدئية من طرف البنك لمنح القروض مع تقديم اعتماد شهادة الانخراط في صندوق ضمان الاخطار مع دفتر الشروط وبذلك يودع البنك نسبة مساهمة في حساب طالب القرض، ويجدر الذكر أن الانخراط في صندوق ضمان الاخطار من الشروط اللازمة التي يشترطها البنك حيث أن هذا الصندوق يقدم تعويضات للبنك في حالة عدم تسديد المقرض لمستحقاته.

6-مرحلة المتابعة المستمرة لنشاط العميل وسداد القرض: يتم عن طريق مرحلتين:

أ-مرحلة المتابعة:

تعد مرحلة متابعة القرض الممنوح من أبرز مراحل دورة القرار الائتماني للتأكد من تطورات حالة العميل الائتمانية، بكافة مؤشرات خاصة قدرته على السداد وكذا سياسات غدارة نشاطه لأنه بعد صدور القرار بمنح القرض لعميل ما يبدأ يصرف منه وفقا للقواعد المتفق عليها بين البنك والعميل، تبدأ أكثر المراحل خطورة وهي متابعة نشاط العميل والمتمثلة في متابعة قبل الصرف وأثناءه والى غاية إتمام سداد القرض.

ب -مرحلة التقييم اللاحق:

إن هذه الخطوة تعد مهمة بالنسبة للبنك لأنه سيتم من خلالها معرفة الأهداف المسطرة الموضوعة قد تحققت أم لا، كما يتم تحديد نقاط القوة والضعف في كل المراحل لتفاديها مستقبلا. ويتم ادخال كل المعلومات السابقة للقرض

الممنوح في بنك المعلومات أي الحفاظ عليها في الحساب الآلي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية ووضع الأهداف والاولويات.

المطلب الثاني: إجمالي القروض الممنوحة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطارف- للمؤسسات الناشئة والمصغرة خلال الفترة من 2017 إلى 2024.

سنتطرق فيما يلي إلى عدد القروض والمبالغ الممنوحة من طرف الوكالة خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2024.¹

أولاً: عدد القروض الممنوحة من قبل البنك للمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة خلال الفترة 2017 - 2024

الجدول رقم (2-2): عدد القروض الممنوحة من قبل البنك للمؤسسات الناشئة والمصغرة خلال الفترة 2017-2024.

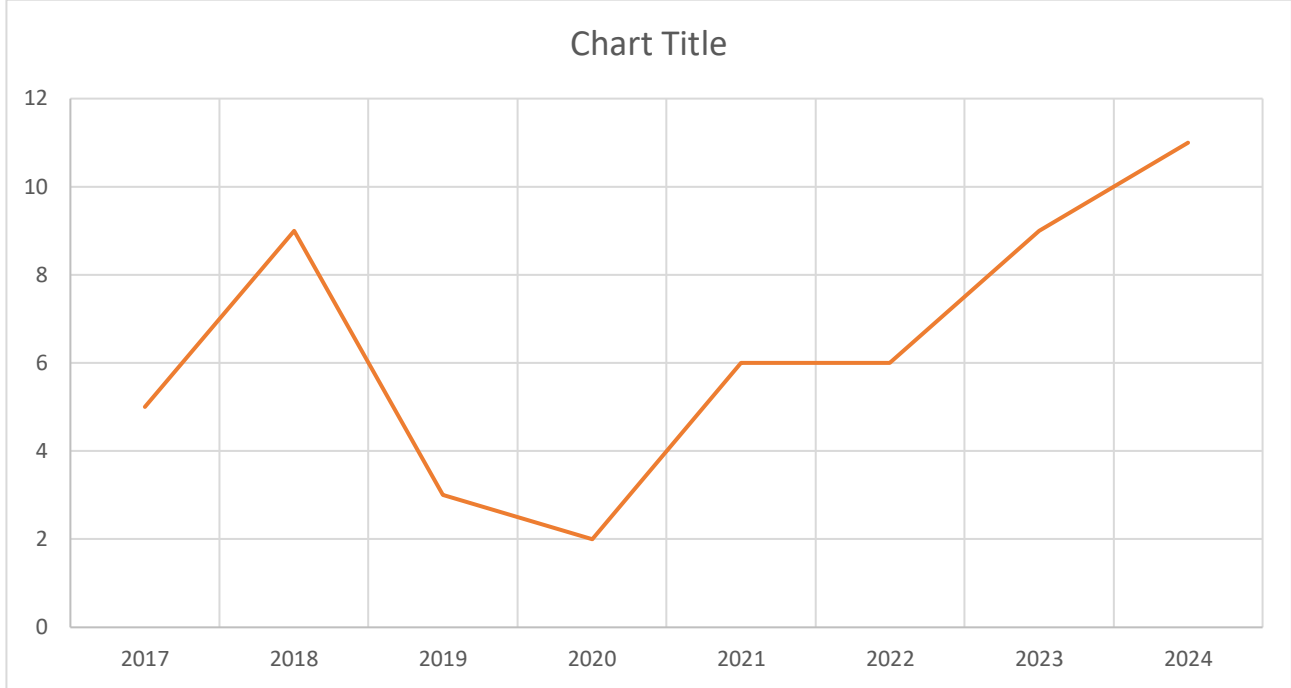
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد القروض	5	9	3	2	6	6	9	11

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معلومات البنك (مصلحة القروض).

¹ من إعداد الطالبان بناء على معلومات مقدمة من البنك مصلحة القروض، يوم 2025/02/19

الشكل رقم (2-3): عدد القروض الممنوحة من قبل البنك للمؤسسات الناشئة والمصغرة خلال

2024-2017.



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الجدول رقم 02.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه أن عدد القروض الاستثمارية الممنوحة في سنة 2017 كان 5 قروض الى ان يرتفع سنة 2018 الى 9 قروض، ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى الى انشاء صناديق ضمان القروض، وكذلك ارتفاع متوسط أسعار البترول، بعد ان كان يشهد انخفاض في الفترة الممتدة ما بين 2014-2017، الا ان عدد القروض انخفض سنة 2019 الى 3 قروض ليصل الى أدنى مستوى سنة 2020 حيث بلغ 2 قروض، وهذا راجع للازمة الصحية التي عصفت بالبلاد وما نتج عنها من تدهور في النشاط الاقتصادي وتراجع في السيولة المصرفية، لتنتعش عدد القروض الممنوحة سنة 2021 الى 6 قروض بالتساوي مع سنة 2022، ثم 9 قروض سنة 2023، ثم ارتفعت الى اعلى مستوى 11 قرض سنة 2024، وهذا نتيجة تدخل بنك الجزائر في دعم سيولة البنوك التجارية لتحفيز النشاطات الاقتصادية، حيث ان هذه القروض منحت اغلبها للمؤسسات المصغرة مقارنة بالمؤسسات الناشئة .

ثانيا: عدد القروض الممنوحة من قبل البنك للمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة حسب النوع خلال
2024-2017.

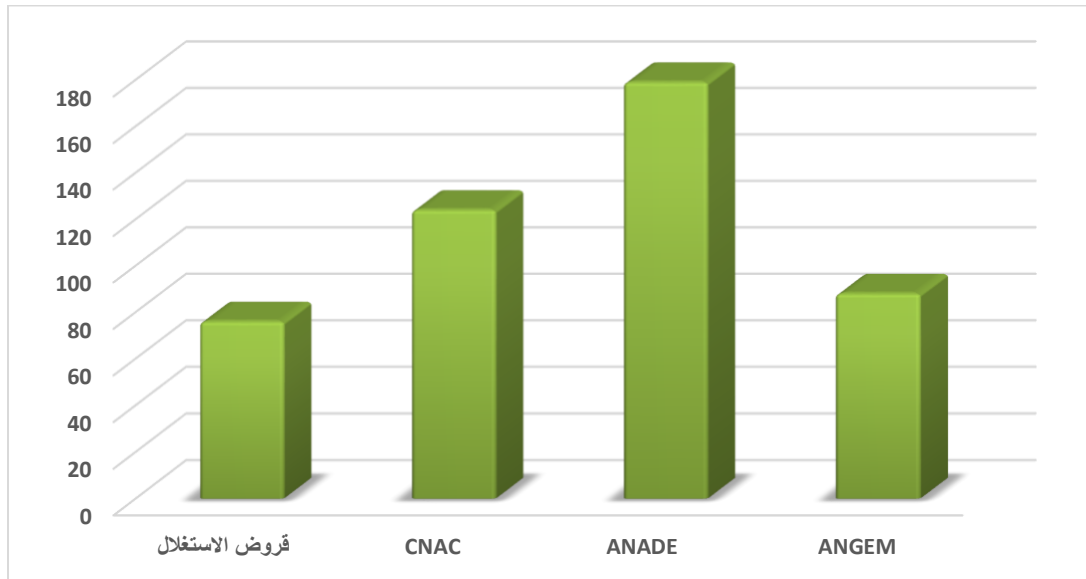
الجدول رقم (2-3): عدد القروض الممنوحة من قبل البنك للمؤسسات الناشئة والمصغرة حسب النوع خلال
2024-2017.

أنواع القروض	ANGEM	ANADE	CNAC	قروض الاستغلال
عدد القروض	88	179	124	76

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معلومات البنك (مصلحة القروض).

من خلال الجدول السابق نوضح عدد القروض الممنوحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): عدد القروض الممنوحة من قبل البنك للمؤسسات الناشئة والمصغرة حسب النوع خلال
2024-2017.



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الجدول رقم 03.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه أن أعلى عدد من القروض المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري - وكالة الطارف - كان لصالح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE وذلك ب 179 قرض، تليها القروض تحت الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة CNAC ب 124 قرض، ثم قروض الوكالة الوطنية لتسيير

القرض المصغر ANGEM ب 88 قرض، وأخيرا قروض الاستغلال ب 76 قرض، حيث ان هذه القروض كانت اغلبها للمؤسسات المصغرة، باستثناء قرضان لمؤسستان ناشئتان كان تحت اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE ، ويرجع هذا التباين في عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالات للمؤسسات المصغرة والناشئة الى الإجراءات التمويلية التي تتبعها كل وكالة والفئة العمرية المستهدفة من قبلها وسقف التمويل أيضا وهذا ما جعل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية متصدرة من حيث عدد القروض الممنوحة.

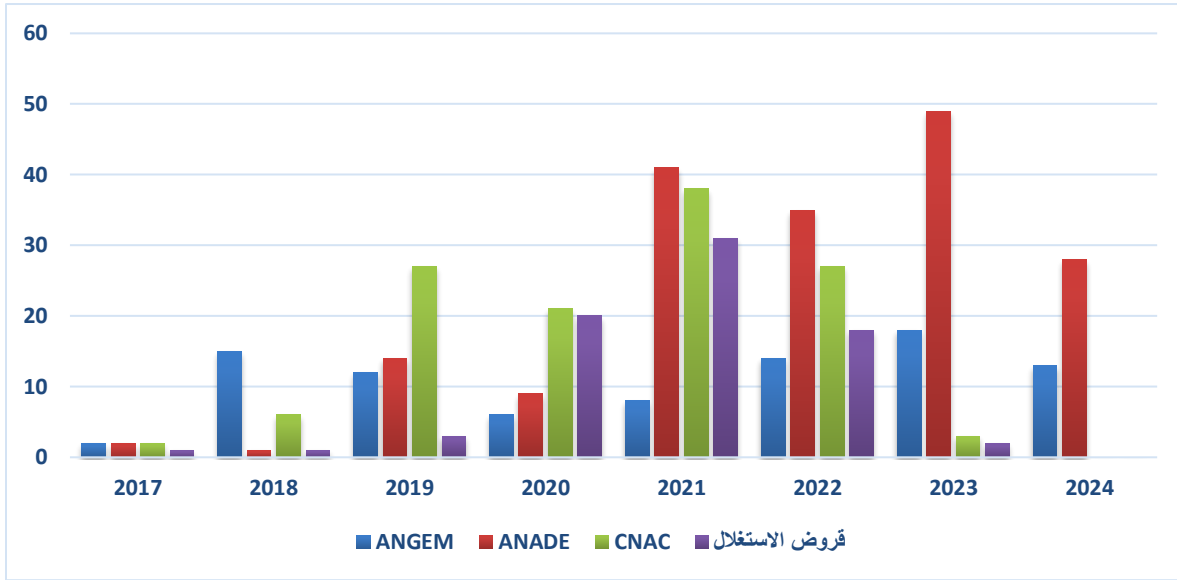
الجدول رقم (2-4): تطور عدد القروض الممنوحة للمؤسسات الناشئة والمصغرة حسب النوع خلال 2017-2024.

قروض الاستغلال	CNAC	ANADE	ANGEM	أنواع القروض السنوات
1	2	2	2	2017
1	6	1	15	2018
3	27	14	12	2019
20	21	9	6	2020
31	38	41	8	2021
18	27	35	14	2022
2	3	49	18	2023
0	0	28	13	2024

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معلومات البنك (مصلحة القروض).

ويمكن توضيح التباين في تطور القروض الممنوحة للمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-5): تطور عدد القروض الممنوحة للمؤسسات الناشئة والمصغرة حسب النوع خلال 2017-2024.



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الجدول رقم 04.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه أن تطور عدد القروض الممنوحة للمؤسسات الناشئة والمصغرة من طرف الوكالات الثلاث غير مستقرة فهي في تذبذب مستمر، بحيث ترتفع في سنة وتنخفض في السنة الموالية حيث يتضح ان:

- أعلى عدد من القروض للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM كان سنة 2023 حيث بلغ عدد القروض الممنوحة 18 قرض والأقل كان سنة 2017 حيث منح البنك 2 قروض.
- أعلى عدد من القروض للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE كان سنة 2023 حيث بلغ عدد القروض الممنوحة 49 قرض والأقل كان سنة 2018 حيث منح البنك قرض واحد.
- أعلى عدد من القروض للوكالة الوطنية للتأمين على البطالة CNAC كان سنة 2021 حيث بلغ عدد القروض الممنوحة 38 قرض والأقل كان سنة 2024 حيث أن البنك لم يمنح أي قروض.
- أعلى عدد لقروض الاستغلال كانت سنة 2021 حيث بلغ عدد القروض الممنوحة 31 قرض والأقل كان سنة 2024 حيث ان البنك لم يمنح أي قروض.

يرجع هذا التذبذب في عدد القروض الممنوحة خلال كل سنة الى طبيعة المشاريع المقدمة الطالبة للتمويل وايضا الى الظروف الوبائية التي عاشتها البلاد حيث نلاحظ انخفاض لعدد القروض -ANGEM-ANADE-

CNAC خلال سنة 2020 مقارنة بالسنة التي قبلها وهذا بسبب جائحة كورونا، ثم العودة التدريجية بعدها للحياة الطبيعية والاقتصادية مع تناقص تأثير الوباء نلاحظ عودة ارتفاع القروض التمويلية للمؤسسات المصغرة والناشئة، كما شهدت قروض الاستغلال ارتفاع خلال سنة 2020 مع بداية الجائحة بسبب تلبية الاحتياجات التشغيلية الطارئة، فمع توقف و تباطؤ النشاط الاقتصادي بشكل كبير نتيجة للإغلاقات والقيود المفروضة، واجهت المؤسسات المصغرة والناشئة والمؤسسات الأخرى منها صعوبات في تغطية نفقاتها التشغيلية الأساسية كدفع الرواتب والإيجارات والفواتير، لذلك لجأت هذه المؤسسات إلى قروض الاستغلال لتوفير سيولة نقدية عاجلة تمكنها من الاستمرار في العمل وتجنب الإفلاس.

ثالثا: حجم مبالغ القروض الممنوحة من قبل البنك خلال 2017-2024.

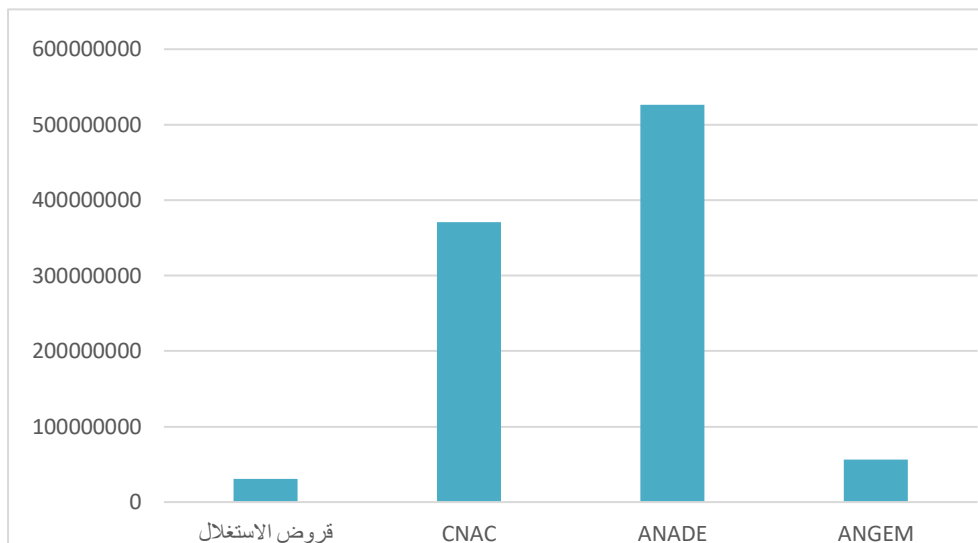
الجدول رقم (2-5): حجم مبالغ القروض الممنوحة للمؤسسات الناشئة والمصغرة من قبل البنك خلال 2017-2024.

أنواع القروض	ANGEM	ANADE	CNAC	قروض الاستغلال
المبالغ	56666200	526210000	370957000	30957716.29

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معلومات البنك (مصلحة القروض).

من خلال الجدول السابق نوضح حجم مبالغ القروض الممنوحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-6): حجم مبالغ القروض الممنوحة للمؤسسات الناشئة والمصغرة من قبل البنك خلال 2017-2024.



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الجدول رقم 05.

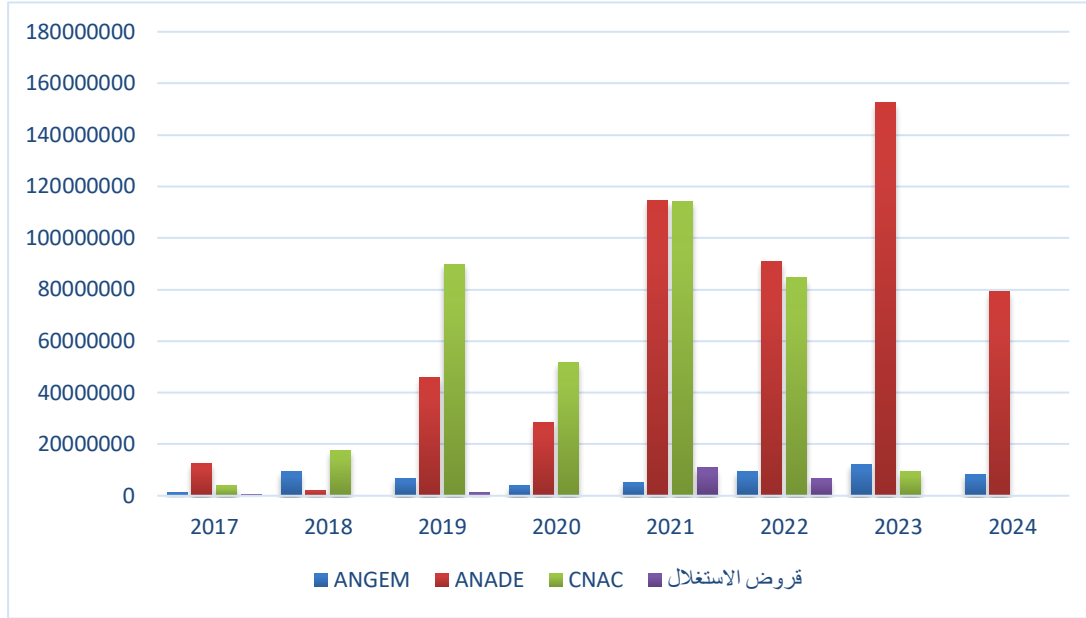
يظهر لنا من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه أن أعلى حجم لمبالغ القروض الممنوحة خلال الفترة الزمنية 2017-2024 كان من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE بمبلغ 526210000 دج، تليها الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة CNAC بمبلغ 370957000 دج ، ثم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بمبلغ 56666200 دج، وأخيرا قروض الاستغلال بمبلغ 30957716.29 دج، ويرجع هذا الارتفاع في حجم مبالغ القروض لكل من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات والوكالة الوطنية للتأمين على البطالة الى ارتفاع سقف التمويل الذي يصل الى 10000000 دج مقارنة بالقروض الاخرى.

الجدول رقم (2-6): تطور حجم مبالغ القروض الممنوحة للمؤسسات الناشئة والمصغرة خلال 2017-2024.

أنواع القروض السنوات	ANGEM	ANADE	CNAC	قروض الاستغلال
2017	1158000	12564000	3851000	354000
2018	9387000	2211000	17452000	610352.78
2019	6869000	45829000	89825000	1128447
2020	3940000	28517000	51660000	9566220.15
2021	5322000	114548000	114224000	10974000
2022	9469200	90979000	84521000	6861618
2023	12139000	152460000	9424000	1463078.36
2024	8382000	79102000	0	0

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معلومات البنك (مصلحة القروض).

الشكل رقم (2-7): تطور حجم مبالغ القروض الممنوحة للمؤسسات الناشئة والمصغرة خلال 2017-2024.



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الجدول رقم 06.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه أن:

- أعلى مبلغ لقروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM كان سنة 2023 حيث قدر ب 12139000 دج، والأقل كان سنة 2017 بقيمة 1158000 دج.
- أعلى مبلغ لقروض الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE كان سنة 2023 حيث قدر ب 152460000 دج، والأقل كان سنة 2018 بقيمة 2211000 دج.
- أعلى مبلغ لقروض الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة CNAC كان سنة 2021 حيث قدر ب 114224000 دج، والأقل كان سنة 2024 حيث أن البنك لم يمنح أي قروض.
- أعلى مبلغ لقروض الاستغلال كان سنة 2021 حيث قدر ب 10974000 دج، والأقل كان سنة 2024 حيث أن البنك لم يمنح أي قروض.

حيث يرجع هذا التباين في ارتفاع وانخفاض حجم مبالغ القروض من سنة الى أخرى الى الطلب عليها فكلما ارتفع الطلب على هذه القروض ارتفع حجم المبالغ وكلما انخفض الطلب عليها تنخفض حجم هذه المبالغ.

المطلب الثالث: دراسة حالة قرض ممول مؤسسة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة الطارف-

من خلال الدراسة الميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف، عرضت علينا مجموعة عينات من المؤسسات المستفيدة من دعم وتمويل الوكالة. وحتى نتمكن من دعم دراستنا أكثر اخترنا عينة من المؤسسات التي عرضت علينا وهي " مؤسسة استرجاع المواد غير المعدنية للرسكلة" التي استفادت مؤخرا من تمويل الوكالة البنكية. حيث ان الدولة تولي اهتمام بميدان الرسكلة لاعتباره مستحدث للثروة ولمناصب الشغل، كما تسعى أيضا الى تشجيع المؤسسات الناشئة على الاستثمار في هذا المجال ضمن المقاربة الجديدة التي اعتمدها الوزارة للمساهمة في رفع مردود الاقتصاد التدويري.

اولا: تعريف المشروع

تمثل هذا المشروع في انشاء مؤسسة صناعية ضمن القطاع الخاص، هدفها استرجاع المواد غير المعدنية للرسكلة وتحويلها إلى مواد خام ثانوية قابلة للاستخدام في الصناعات المختلفة، حيث أن هذه العملية الحيوية لا تقتصر فقط على المعالجة والرسكلة، بل تتعداها لتشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية الثمينة، تقليل الآثار البيئية السلبية، وتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية متعددة. تم إيداع طلب الاستفادة من دعم الوكالة البنكية بتاريخ 2020/12/13، ليتم الموافقة على ذلك يوم 2021/01/17، حيث بدأ نشاط هذه المؤسسة في 2021/10/27.

1-ملف القرض " الوثائق القانونية والإدارية "

- طلب خطي يقدمه الزبون للبنك يتضمن تاريخ طلب القرض، مبلغ القرض ومدته.

- نموذج طلب مسحوب من بنك CPA.

- شهادة تثبت مدى الكفاءة المرتبطة بالنشاط المراد القيام به بالنسبة لهذا الشخص.

- مستخرج الضرائب، نسخة مصادق عليها من بطاقة التعريف الوطنية.

- نسخة من السجل التجاري.

- شهادة عدم الانحراط في الصندوق الوطني للعمال غير الاجراء.
- شهادة عدم الانحراط في صندوق العمال الاجراء.
- بطاقة اقامة.
- شهادة ميلاد.
- امتيازات جبائية من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- شهادة القابلية للمشروع.

2-ضمانات القرض

- رهن العتاد المنقول موضوع الاستثمار لصالح البنك.
- رهن التجهيزات والمعدات موضوع الاستثمار لصالح البنك.

ثانيا: اجراءات تمويل المشروع

بعد إيداع طلب الاستفادة من دعم المشروع تم الموافقة على تمويل هذا المشروع بصيغة التمويل الثلاثي على النحو

التالي:

الجدول رقم (2-7): هيكل التمويل الثلاثي للمشروع

البيان	نسبة المساهمة	مبلغ المساهمة (دج)
المساهمة الشخصية	02%	130561
مساهمة ANADE	28%	1827859
القرض البنكي	70%	4569694
المجموع	100%	6 528 070

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة (مصلحة القروض)

من خلال الجدول أعلاه قدرت التكلفة الاجمالية لهذا المشروع ب 6 528 070 دج، منها 02% مساهمة شخصية من صاحب المشروع بمبلغ 130561 دج، و28% مساهمة من طرف الوكالة ANADE بمبلغ 1827859 دج، وقدرت مساهمة البنك ب 70% بمبلغ 4569694 دج.

- من اجل ضبط تكاليف المشروع تم اعداد الدراسة المالية التالية من قبل البنك :

الجدول رقم (2-8): هيكل الاستثمار التقديري

التكلفة	التكلفة الاجمالية (دج)
تكاليف التأسيس	50.000.00
مساهمة صندوق الضمان	95.970.00
التامين	204.810.57
الاصول الثابتة العينية (معدات الانتاج)	6.177.290.00
المجموع	6 528 070

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة (مصلحة القروض)

وقد تم وضع جدول زمني لدفع اقساط القرض البنكي على النحو التالي:

الجدول رقم (2-9): الية سداد القرض البنكي

مبلغ القرض	4 570 000
فترة السداد	8 سنوات
معدل سعر الفائدة	5.50%
اعانة دعم الفائدة	100%
سعر الفائدة الحقيقي	0.00%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة (مصلحة القروض)

تتم الية سداد القرض البنكي المقدر بمبلغ 4 570 000 على فترة سداد مقدرة ب 8 سنوات، وبمعدل سعر فائدة 5.50%، وباعانة دعم الفائدة مقدرة ب 100%.

الجدول رقم (2-10): جدول استهلاك القرض البنكي

المبلغ	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7	السنة 8
المبلغ الواجب دفعه	0.00	0.00	0.00	914000.00	914000.00	914000.00	914000.00	914000.00
المبلغ المتبقي	4.570.000	4.570.000	4.570.000	4.570.000	3.656.000	2.742.000	1.828.000	914.000
المساهمة في صندوق الضمان	15.995.00	15.995.00	15.995.00	15.995.00	12.796.00	9.579.00	6.398.00	3.199.00
المساهمة الواجب دفعها	95.970.00	0	0	0	0	0	0	0

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة (مصلحة القروض)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ انه تم منح مدة 8 سنوات لدفع اقساط القرض والذي قسم الى مبالغ ثابتة كل سنة والمقدرة ب 914 000.00 دج ويدفع هذا المبلغ خلال 8 سنوات أي انه لا يتم دفع أي مبلغ خلال 3 سنوات الاولى في حين ان فائدة البنك ومساهمة صندوق الضمان يتم التكفل بها من طرف الوكالة.

ومنه تعتبر مؤسسة استرجاع المواد غير المعدنية للرسكلة عملية حيوية لتحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية، من خلال تطوير البنية التحتية وزيادة الوعي وتشجيع الابتكار، يمكننا تعزيز هذه العملية وتحقيق فوائد أكبر للمجتمع والبيئة، إلا أن هذه المؤسسة بعيدة عن الابتكار والحداثة التي تتميز بها المؤسسات الناشئة إلا إذا تم استحداث أساليب جديدة وأفكار إبداعية في مجال الرسكلة، حيث ان ادراج المؤسسات الناشئة في هذا المجال له قدرة على النمو السريع وتوليد إيرادات أكثر بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل، وأيضا يساهم في التحسين والتوعية المجتمعية حول اخطار هذه النفايات وأساليب التخلص منها، مما له اثر بالغ على التربية البيئية للمواطنين.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الطارف بالاعتماد على المعلومات والاحصائيات المقدمة منه حول تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة تم التوصل الى ان هذا البنك يعتبر من اهم البنوك على الساحة الوطنية والمصرفية ويلعب دورا هاما في مجال تمويل مختلف القطاعات والمؤسسات الاقتصادية، وان المشاريع التي تحمل فكرة مؤسسة ناشئة في مفهومها الحقيقي اقتصرت على انها تكون اغلبها مؤسسات مصغرة أكثر لأنها لا تحمل في طياتها طابع الابتكار والابداع الحقيقي الذي تتميز به المؤسسات الناشئة.

كما تبين ان تمويل هذه المؤسسات يركز على شروط يضعها البنك مقابل الحصول على القروض خاصة فيما يتعلق بالضمانات، لهذا يشترط ضمانات كبيرة لتغطية قيمة القرض، وهذا بسبب عدم الثقة في دراسات الجدوى التي تقدم اليه، وينطبق هذا أكثر على المؤسسات الناشئة مقارنة بالمؤسسات المصغرة وذلك في ظل غياب الضمانات الكافية من جهة وارتفاع نسبة المخاطرة من جهة اخرى.

الخاتمة

خاتمة:

تشكل المؤسسات الناشئة والمصغرة إحدى الرهانات الأساسية التي من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، وتحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة ومواجهة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية كالقفر والبطالة وما إلى ذلك، ويمكنها أن تساهم بفعالية في القطاع الاقتصادي المنشود في البلاد.

وبالرغم من الإيجابيات التي تتمتع بها المؤسسات الناشئة والمصغرة، إلا أن المؤسسات الناشئة معرضة أكثر لمشاكل وعوائق كثيرة على مختلف المستويات لذلك فهي تحتاج بشكل دائم إلى المتابعة والرعاية في مختلف مراحل إنشائها، ولهذا تتدخل معظم الدول بوضع هيئات لدعم هذه المؤسسات في مختلف جوانبها، إلى جانب ذلك مشكلة التمويل التي أصبحت الشبح والحاجز الذي يعيق تطورها من مرحلة الانشاء إلى التوسع، وهذا ما يدفع بالمؤسسات إلى البحث عن تمويل خارجي من مصادر تمويلية مختلفة من بينها البنوك التجارية التي تعددت أشكالها ووظائفها وتوسعت في الخدمات التي تقدمها لمختلف المؤسسات، لذلك فعملية التمويل تعتبر حجر الأساس، لأنها تلعب دوراً أساسياً في مختلف المراحل الانتاجية التي تمر بها المؤسسة .

و من خلال مجمل الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى أن هناك محاور أساسية بين البنوك التجارية و المؤسسات الناشئة والمصغرة و هذا من خلال شكلية التمويل المقدم لهما سواء كان قصير أو متوسط أو طويل الأجل إذ يتغير السلوك التمويلي للبنك حسب نوع القرض الذي يقدم عليه ، إذ نجد أن طبيعة القرارات التمويلية للبنك تختلف حسب مدة القرض لكن هذا لا يعني حصول المؤسسة على القرض يكون بشكل فوري وبطريقة إدارية سريعة ، و إنما يتم عبر دراسة طلب القرض لتجنب المخاطر الناجمة عنها، وهذا يستوجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة باستعمال تقنيات التحليل المالي وكل ما يرتبط بالدراسة المالية المعمقة. ومن خلال اجمالي المعطيات التي توصلنا إليها يمكننا فيما يلي اختبار صحة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الاولى: والتي مفادها تساهم البنوك التجارية في تمويل المؤسسات المصغرة والناشئة، إلا أن نصيب المؤسسات المصغرة من هذا التمويل هو الأكبر. **قد ثبتت صحتها** حيث تساهم البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة من خلال تقديم منتجات وخدمات مالية متنوعة، مدعومة بمبادرات حكومية، وتبين لنا من خلال الدراسة الميدانية أن نصيب المؤسسات المصغرة من هذا التمويل هو الأكبر نظراً لعدة عوامل، فهي تشكل الغالبية العظمى من المؤسسات

وعادة ما تحتاج الى مبالغ تمويلية أصغر مما يجعلها أكثر جاذبية للبنوك مقارنة بالمؤسسات الناشئة التي قد تتطلب استثمارات أكبر وتقييمان أكثر تعقيدا.

الفرضية الثانية: والتي مفادها ان البنوك التجارية توفر الكثير من الاساليب التمويلية التي يمكن للمؤسسات المصغرة ان تستخدمها في تمويل مختلف انشطتها. **قد ثبتت صحتها** لأنه على الرغم من ان المؤسسات المصغرة قد تواجه بعض التحديات في الحصول على التمويل الا انها تستفيد من الصيغ التمويلية التي توفرها البنوك التجارية وذلك حسب نشاطات الاستغلال او الاستثمار لهذه المؤسسة، الى قروض استغلال وقروض استثمار، حيث ان قروض الاستغلال قصيرة الاجل تسمح لها بمواجهة ظرف مؤقت تتراوح مدته بضعة ايام الى بضعة شهور ولا تتجاوز السنة الواحدة، كما انها تستفيد من قروض الاستثمار لتمويل تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسة لفترة طويلة التي تعتمد عليها من أجل تغطية احتياجاتها من الموارد المالية وتمويل مشاريعها الاستثمارية.

الفرضية الثالثة: والتي مفادها ان البنوك التجارية توفر الكثير من الاساليب التمويلية التي يمكن للمؤسسات الناشئة ان تستخدمها في تمويل مختلف انشطتها. **قد ثبتت صحتها** باعتبار المؤسسات الناشئة جزءا لا يتجزأ من المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة فانه بالتأكيد يمكنها الاستفادة من الصيغ التمويلية السابقة التي توفرها البنوك التجارية خاصة في مرحلة النمو والتوسع لأنه بحلول هذه المرحلة تكون المؤسسة الناشئة قد تجاوزت المراحل الاولى الصعبة واثبتت الى حد ما جدوى نموذج عملها ومنتجها او خدمتها في السوق، وقد تبدأ المؤسسة في هذه المرحلة امتلاك المزيد من الاصول التي يمكن استخدامها كضمان للقروض كل هذا يزيد من فرص الموافقة عليها من قبل البنك.

الفرضية الرابعة: التي مفادها ان عملية منح القروض البنكية تواجهها العديد من العوائق من بينها نقص الضمانات الكافية وارتفاع تكلفة الاقراض. **قد ثبتت صحتها** لان المؤسسات الناشئة والمصغرة خاصة، تلجأ الى البنوك عادة الا انه من الصعب الحصول على التمويل نظرا للشروط التي تفرضها والعوائق التي تحملها هذه المؤسسات، من بينها ضعف الهياكل المالية فغالبا ما تفتقر هذه المؤسسات الى رؤوس الاموال الكافية والاصول الثابتة القوية لتقديمها كضمانات، ايضا عدم ملائمة القروض المطلوبة من بين العوائق حيث تفضل البنوك عادة منح التمويل قصير الأجل وغالبا هذه المؤسسات تطلب قروضا طويلة الأجل لغرض الإنشاء. كما ان عمليات تقييم البنوك تركز اساسا على الوضع الحالي والاداء السابق للشركة وليس على الامكانيات المستقبلية، وهي معلومات لا يمكن للمؤسسات الناشئة والمصغرة ان توفرها في بداية نشاطها، هذا ما يجعل البنك يتخذ نهجا شاملا ومتكاملا لمواجهة هذه العوائق.

نتائج البحث:

- تختلف المؤسسات الناشئة عن المؤسسات المصغرة من حيث الافكار وخطوات ومراحل تأسيسها ودورة حياتها.
- تلعب البنوك التجارية دوراً مهماً في تمويل المؤسسات المصغرة والناشئة، حيث تحظى المؤسسات المصغرة بالنصيب الأكبر من هذا التمويل نظراً لانتشارها الواسع واحتياجاتها المتنوعة.
- تقدم البنوك التجارية مجموعة متنوعة من الأساليب التمويلية التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسات الناشئة والمصغرة لتمويل أنشطتها المختلفة.
- تواجه عملية منح القروض البنكية العديد من التحديات، من أبرزها تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، خاصة المؤسسات الناشئة التي غالباً ما تفتقر الى سجل ائتماني طويل وضمانات كافية.
- رغم تطور وسائل التمويل الا انها لم تستطع بعد الوصول الى انهاء المشاكل المطروحة على مستوى تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة.
- تم استحداث بدائل وطرق تمويلية جديدة تتماشى مع المتطلبات والحاجيات المالية للمؤسسات الناشئة والمصغرة من بين هذه البدائل نجد مؤسسات رأسمال المخاطر، ومنصات التمويل الجماعي والقروض المصرفية، وتوفر هذه البدائل عدة مزايا من شأنها أن تطور وتلبي احتياجات هذه المؤسسات.
- تم تحديد العلاقة التي تربط البنوك التجارية بالمؤسسات الناشئة والمصغرة، حيث تفضل البنوك التجارية ربط علاقات تمويلية مع المؤسسات التي تكون في مرحلة النمو والتوسع وهذا نتيجة قدرة البنك على قياس مردوديتها وتقدير خطر إقراضها.
- استفادة المؤسسات الناشئة من تمويل بنك القرض الشعبي الجزائري . وكالة الطارف . اقل بكثير من المؤسسات المصغرة.
- لا يقتصر دور البنك في منح القرض فقط بل يتابع سيرورة المشروع عن طريق لجنة مكلفة بالمشاريع الناشئة والمصغرة.

اهم التوصيات:

- من ضوء هذه النتائج يمكن عرض مجموع من التوصيات المتمثلة فيما يلي:
- ضرورة اجراء اصلاحات للقطاع المالي ذلك من خلال تعزيز وتقوية البنى التحتية المالية لتوفير القروض لهذا النوع من المؤسسات.
- استحداث مؤسسات مالية متخصصة في القيام بدراسات الجدوى وتقييم المشاريع للحد من تعثر المؤسسات الناشئة خاصة، والمصغرة.

- تشجيع انشاء بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الريادية بمختلف انواعها، مع ضرورة التخفيف من الاجراءات البيروقراطية وطول فترة دراسة طلبات التمويل في القطاع البنكي.
- ضرورة تطوير السوق المالي وتفعيل دورها كطرف هام في تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة.
- ترسيخ جميع الامكانيات للنهوض بالمؤسسات الناشئة والمصغرة باعتبارها ركيزة الاقتصاد الوطني.
- ربط المؤسسات الناشئة والمصغرة بالمؤسسات الكبرى وتعزيز المناولة.
- لتفعيل مساهمة المؤسسات الناشئة والمصغرة في تنمية الاقتصاد الوطني والحد من اشكالية تمويل تلك المؤسسات، يتطلب على البنوك ضرورة الاهتمام أكثر بها وجعلها اهم عملائها الاستراتيجيين، والذي يتوقف لا محالة على مدى قدرة هذه البنوك في توفير المصادر التمويلية المناسبة، وتطوير اليات التمويل وتصميم انظمة جديدة.
- توفير بيئة تمويلية مناسبة للمؤسسات الناشئة والمصغرة، بتحفيز الجهات الممولة خاصة البنوك على تقديم تمويل بشروط مناسبة.
- تشجيع التوجه نحو الصيغ التمويلية المستحدثة كفرصة بديلة لإستخلاف التمويلات الكلاسيكية بسبب ارتفاع تكلفتها وثقل الضمانات المطلوبة.
- المسارات البحثية المستقبلية: من خلال التطرق الى دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة، والاطلاع على مختلف الدراسات المتعلقة بالموضوع سواء النظرية او التطبيقية. تم اقتراح بعض المواضيع التي يمكن البحث فيها مستقبلا:
- تمويل البنوك الاسلامية للمؤسسات الناشئة والمصغرة.
- سياسات الدعم الحكومي للمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة. دراسة مقارنة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- إسماعيل ابراهيم عبد الباقي، "إدارة البنوك التجارية"، دار غيداء للنشر والتوزيع عمان الاردن، 2016.
- ثريا عبد الرحيم الخزرجي، "الأسس النظرية والتطبيقية في المصارف التجارية"، الطبعة الأولى مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع سنة 2012.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2007.
- محمود الوادي، حسين سمحان، سهيل سمحان، "النقود والمصارف"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2014.

ثانياً: المجلات العلمية

- بن موفق زروق، "مدى فعالية تبني الأساليب الرائدة في تمويل المؤسسات الناشئة من اجل مواجهة إشكالية تعثرها في الجزائر"، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02 / العدد 03، الجلفة 2022.
- تلي سيف الدين، "واقع تمويل المؤسسات الناشئة بالجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2017-2021"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11 / العدد 02، الجزائر 2023.
- جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، ومشاكل تمويلها دراسة حالة المؤسسات المصغرة في سطيف خلال الفترة 2001/1999، ورقة بحثية مقدمة في الدورة التدريبية الدولية (تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية)، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جامعة سطيف، ماي 2003.
- خواني ليلي، شعيب بغداد، الأسس النظرية لهماكل تمويل المؤسسات ومصادر تمويلها. دراسة حالة هياكل دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة تلمسان الجزائر 2017.
- خير الدين مخلوف، "الفشل المالي في المؤسسات الناشئة وسبل مرافقتها للحد من تعثرها المالي. دراسة تحليلية لمجموعة من المؤسسات الناشئة في الو م أ"، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 09 / العدد 02، الجزائر 2022.
- دراني ليندة، "استراتيجيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 08 / العدد 02، المدية الجزائر 2022.
- سامي شناتي، "التحفيزات الجبائية للمؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة مقارنة"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 09 / العدد 02، جامعة المسيلة الجزائر 2024.

- سعيد بعزیز، "تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر"، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 05، جامعة الجزائر 2018.
- سمیة لرقط، "تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر رؤية تقييمية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر 2023.
- شافية كتاف، "معوقات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وإجراء تطوير الآليات والصيغ التمويلية المستحدثة"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، المجلد 05/ العدد 01، الجزائر 2022.
- طلحي سماح، "دور الأجهزة المرافقة في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، الجزائر 2016.
- عبد الحميد لمين، "المؤسسات المصغرة ذاتية التمويل في القانون الجزائري المفهوم وتدابير التحفيز"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 07/ العدد 01، جامعة بومرداس الجزائر، 2022.
- عدة بركاهم، "التمويل الأصغر الإسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08/ العدد 02، الجزائر 2021.
- عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، "دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة دراسة في قرار انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة"، حوليات بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 01، جامعة الطاهري محمد بشار، الجزائر 2021.
- عرابة رابع، "دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصنة الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة أكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10/ العدد 08، الجزائر 2012.
- قوادرية خديجة، قاضي عبد الرزاق، "دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 02/ العدد 01، الجزائر 2022.
- لعمامرة صارة، "المؤسسات الناشئة نماذج عالمية ناجحة، وواقع المؤسسات الناشئة في الجزائر تحديات وعراقيل" مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد 03/ العدد 01، ميله الجزائر 2021.
- محمد عبد المالك عثمان، "دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات المصغرة دراسة حالة ولاية تامنغست"، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 13/ العدد 12، جامعة تامنغست الجزائر 2022.
- مصطفى بورنان، "الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11/ العدد 01، الاغواط الجزائر 2020.

- مغنية زناتي، زينة عرباش، "اليات دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 11/ العدد 02، الجزائر 2022.
- موسيم رميساء نجاة، "دور آليات التمويل الحديثة في تقليل صعوبات التمويل التقليدي للمؤسسات الناشئة"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18/ العدد 01، الجزائر 2024.
- مولدي خلفاوي، "قراءة في الهيكل المالي للمؤسسات الناشئة : دراسة تحليلية وتقييمية"، مخبر اقتصاديات استثمارات الطاقات المتجددة واستراتيجيات تمويل المناطق النائية، جامعة باتنة، 2024/01/25.
- نزار سناء، "مخبر راس المال البشري والأداء"، مجلة الأداء، العدد 03، جامعة الجزائر 2021/06/30.
- ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية
- جواني صونيا، "أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية شعبة علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة 8 ماي 1945 قلمة، 2024/2023.
- خير الدين مخلوف، "نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الناشئة ودورها في الحد من التعثر المالي دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الناشئة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المالي، جامعة باتنة، 2025/2024.
- رميساء كلاس، "المخاطر المالية في البنوك التجارية وأقرها على الأداء المالي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2022/2021.
- شينون رمضان، "دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة تامنغست، 2024/2023.
- لعروسي قرين زهرة، "دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث تخصص بنوك مالية محاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016.
- معطا الله هشام، غشي الأمين، "دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة غرداية.
- ناجي حليلة، "دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.

- نوري محمد أمين، "دراسة تحليلية لعوامل نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر واستراتيجيات تطويرها"، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2023/2022.

- هلال كهينة، "اجراءات منح القروض من طرف البنوك"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم اقتصادية جامعة بسكرة، 2009/2008.

- وليد بوترة، "تأثير أبعاد الصورة الذهنية للبنوك الجزائرية على ولاء العملاء دراسة تطبيقية لعينة من عملاء البنوك العمومية والخاصة في الشرق الجزائري"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، تخصص التسويق البنكي، جامعة 8 ماي 1945 قلمة، 2025/2024.

- يوسف بركاتي، "دور أجهزة الدعم والمراقبة في نجاح المؤسسات الناشئة، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة مالية، جامعة أم بواقي، 2023/2022.

رابعا: الملتقيات العلمية

- سهام شيهاني، "تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية"، ملتقى دولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، ما بين 15-16 نوفمبر 2011.

خامسا: الجرائد الرسمية

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، "القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، العدد 02، الجزائر جانفي 2017.

سادسا: المواقع الالكترونية

- <https://moukawil.dz/knowledgebase/asf/> .
- <https://www.angem.dz/>.
- <https://www.nesda.dz/ar/ar-about-us/>.
- <https://startup.dz/asf/> .
- https://www.cnac.dz/site_cnac_new/web%20pages/ar/AR_PresentationCNAC.aspx